عصام بشير العوف

الإصلاح الاقتصادي في العالمين العربي والإسلامي

الادخار والاستثمار ... والقضاء على البطالة

قراءة اقتصادية مبسطة

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
حقوق الطبع محفوظة

عصام بشير العوف

الإصلاح الاقتصادي
في العالمين العربي والإسلامي

الادخار والاستثمار ... والقضاء على البطالة

قراءة اقتصادية مبسطة

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

إياك نعبد وإياك نستعين

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

الإهـــداء

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز يحفظه الله

وزير الداخلية

ورئيس مجلس القوى العاملة

المملكة العربية السعودية

مع اهتمام سموكم الدائم بالبعد الاقتصادي
- وتعرفكم المتواصل على واقع سوق العمل السعودي
ومتابعتكم لزيادة العملية الإنتاجية السعودية
- وعملكم للحد من ظاهرة البطالة

يسرني إهداء هذا الكتاب إلى سموكم الكريم

مع تقديري واحترامي
المؤلف

النموذج السعودي

كانت النهضة الاقتصادية الشاملة في المملكة العربية السعودية ومازالت منذ نشأتها حتى الآن مثالاً يحتذى ونموذجاً يتبع أمام دول العالمين العربي والاسلامي.

فبعد أن استتب الأمن والأمان وانتشرت الطمأنينة

قامت المملكة بنشر التعليم بكل مراحله وأصبح لديها عشر جامعات تغطي جميع مناطقها

كما افتتحت مراكز التدريب المهني للشباب السعودي في المجالات التقنية المختلفة.

وقامت بإنشاء البنية التحتية من كهرباء وماء وهاتف في كل المدن والقرى

وتم بناء أكثر من سبع مدن صناعية، قدمت المصانع فيها للصناعيين بأجور رمزية.

وقد افتتحت المراكز التجارية الكبيرة في جميع المناطق

كما تم بناء المطارات والموانىء والطرق البرية لتسهيل المواصلات داخل المملكة وخارجها

وأُنشئت البنوك التي غطت المدن والقرى

وغدت المملكة مركزا دوليا واقليميا للتجارة والصناعة والمال تلوذ بحماه سائر المناطق العربية والاسلامية

هذا الكتـــاب

الاقتصاد مادة جافة

ومما يزيدها تعقيداً طريقة طرحها - حتى تبدو وكأنها طلاسم

تشعر وأنت تقرأها بأنك لا تفهم شيئاً ولما كان الاقتصاد ملازماً للحياة اليومية ومادة ثقافية يحتاجها كل فرد في المجتمع

رأيت أن أضع هذا الكتاب

وهو قراءة مبسطة للمفاهيم الاقتصادية دون الغوص في معاني الألفاظ المقعرة

ولا أخفي على القارىء

أنني منذ دراستي لمادة الاقتصاد في الجامعة اللبنانية عام ١٩٧٠م.

كنت معجباً بالمفكر الاقتصادي الانكليزي جون مايناردكاينز

ولا عجب في ذلك فأستاذي في مادة الاقتصاد السياسي الدكتور قبلان سليم كيروز

كان معجباً به قبلي إلى حد كبير

وذلك يبدو في كتاباته الاقتصادية ومحاضراته الشيقة

وأعتقد أن إعجابي بطريقة شرح أستاذي الدكتور كيروز وتأثري بها

جعلتني أهتم بمادة الاقتصاد

كما انتقل بإعجابه الكبير بكاينز إلى نفسي

ولما قرأت كتباً أخرى في الاقتصاد

رأيت أن كاينز ليس محط إعجابي وإعجاب أستاذي الدكتور كيروز فقط

بل ظفر كاينز أيضاً بإعجاب أكثر الاقتصاديين في العالم

وذلك منذ صدور كتابه « النظرية العامة » في الثلاثينات من القرن العشرين حتى الآن

لقد طبع كاينز الاقتصاد بطابعه

ولا أذهب بعيداً إذا قلت بأن كاينز قد قلب المفاهيم الاقتصادية عند الرأسماليين وعند الاشتراكيين

على اختلاف نظرياتهم وميولهم ومواقفهم من الأزمات

ولذلك وبالتبسيط الممكن أقدم إلى القراء هذا الكتاب

وقد بدأته بعبقري الاقتصاد جون مايناردكاينز

حياته وأفكاره

وأعتقد أن إعجابي بطريقة شرح استاذي الدكتور كيروز وتأثري بها

جعلتني أهتم بمادة الاقتصاد

كما انتقل بإعجابه الكبير بكاينز إلى نفسي

ولما قرأت كتباً أخرى في الاقتصاد

رأيت أن كاينز ليس محط إعجابي وإعجاب أستاذي الدكتور كيروز فقط

بل ظفر كاينز أيضاً بإعجاب أكثر الاقتصاديين في العالم

وذلك منذ صدور كتابه « النظرية العامة » في الثلاثينات من القرن العشرين حتى الآن

لقد طبع كاينز الاقتصاد بطابعه

ولا أذهب بعيداً إذا قلت بأن كاينز قد قلب المفاهيم الاقتصادية عند الرأسماليين وعند الاشتراكيين

على اختلاف نظرياتهم وميولهم ومواقفهم من الأزمات

ولذلك وبالتبسيط الممكن أقدم إلى القراء هذا الكتاب

وقد بدأته بعبقري الاقتصاد جون مايناردكاينز

حياته وأفكاره

ثم انتقلت إلى مفاهيم الادخار والاستثمار ومحاربة البطالة عنده

وفي فصول عديدة

عرجت نحو المفاهيم الاقتصادية الأخرى كالمشاريع والأسعار و لنقود

أما الجزء الثاني من الكتاب

فيتضمن الاصلاح الاقتصادي مبتدئاً بتطبيق الزكاة لكسر حدة لفقر

والادخار والاستثمار في العالمين العربي والإسلامي

وأن التشغيل الحقيقي لا البطالة المقنعة هو الهدف

ويقوم النمو الاقتصادي على التشغيل الذي يوظف رأس المال لمدخر

مهما كان قليلاً في المشاريع الاستثمارية الصغيرة والكبيرة

ولابد أن يكون للبنوك دور مميز

كما استعرضت المعوقات التي تقف بوجه الاصلاح الاقتصادي

وأن على الدولة التدخل بشكل محدود في المراحل الأولى لإصلاح

ومن المعوقات أوضاع الأيدي العاملة

ولما كان تشغيل المرأة مهم جداً في الثقافة والاقتصاد عن
الغربيين.

فقد خصصت فصلا للحديث عن أوضاع المرأة في العالم
العربي والاسلامي

ورأيت أن تعمل المرأة في بيتها وذلك من وجهة نظر اقتصادية

القسم الأول

قراءة اقتصادية مبسطة

الفصل الأول

جون ماينارد كاينز

حياتـه:

عـالم اقتصادي بريطاني ولد في كامبردج عام ١٨٨٣

والده جون نافيل كاينز، كان عالما في المنطق والاقتصاد . ومديراً إدارياً لشؤون مدرسة شهيرة

أمه شغلت منصب رئيس البلدية مدة من الزمن

ويكفيه من ذلك أن كامبردج قد استقطبت الفكر الانكليزي

فأصبحت مركزاً للعلوم الاقتصادية كما كانت اكسفورد مركزاً للفلسفة

والجدير بالذكر أن كاينز قد تتلمذ على ألفرد ماريشال أستاذ الاقتصاد الشهير

اهتم كاينز بالأدب والفنون. وعمل كموظف في مركز الشؤون الهندية

وفي عام ١٩٠٨م أصبح أستاذاً محاضراً في الاقتصاد بمدرسة كامبردج، ليحتل فيما بعد مركز أستاذ

وقد عين مديراً لمجلة « الايكونوميك جورنال»

ولقد كان رجل منطق وأعمال وكتابة وفن وصحافي، إلى جانب كونه عالماً اقتصادياً

وهذا الثراء والتنوع أعده ليكون أكبر علماء الاقتصاد في القر
العشرين

من آثاره بحث «عملة ومالية الهند» وكتيب «النتائج الاقتصاد
للسلام»

ترأس وفد بلاده إلى مؤتمر السلام الذي عقد في فرساي أثر الحر
العالمية الأولى

ومن ثم أصدر بحثاً بعنوان «الاصلاح المالي» انتقد فيه ونستو
تشرشل وزير المالية انذاك

ثم أصدر مؤلفاً لم يأخذ الشهرة المتوقعة له لكنه كان مقدمة لكتا
الذي عرف كاينز من خلاله وهو: «النظرية العامة في التشغيل والفائد
والعملة»

ثم عمل كاينز خبيراً مالياً في وزارة المالية، طيلة الحرب العالمي
الثانية

ومثل بلاده في مؤتمر (برايتون - وودز) في سنة ١٩٤٤م. هذا المؤتم
الذي مازالت مقرراته تؤثر في الأحداث الاقتصادية والمالية حتى اليوم

وقد كان له أكبر الفضل في إنشاء مؤسسة النقد الدولية ومصرف
النقد الدولي

ثم نال لقب لورد وتوفي في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٤٦

أفكاره:

انتقد الأفكار الرأسمالية وخاصة نظرية جان باتيست ساي عن التوازن الاقتصادي العفوي

في حين لا يمكن اعتباره اشتراكيا أبداً

كما أنه انتقد الاشتراكية والشيوعية والأنظمة الكلية

غير أنه لا يمكن اعتباره أبدا رأسمالياً أو فردياً صرفاً

ولكنه يحق اقتصادي بارع وعملي يتميز بالواقعية وبأسلوبه الذكي المرن

البطالة:

تنطلق جميع أفكار كاينز وآراؤه في كتابه «النظرية العامة» من تأثره بمعضلة البطالة وكيفية القضاء عليها

عند الرأسماليين، التوازن الاقتصادي أمر عفوي تكفله الحرية كما أن التشغيل الكامل أمر بديهي

ولكن البطالة كانت ضاربة أطنابها في أوربا

وعصفت البطالة في بريطانيا وألمانيا وسائر الدول الأوربية ما بين عامي ١٩١٩ ١٩٣٩

ووصل عدد العاطلين عن العمل زهاء ١,٧٥٠,٠٠٠ عامل سنوياً في بريطانيا وحدها

ولم يستطع النظام الحر تسوية هذه المعضلة إلا بالاستعانة بتدخل الدولة

كان الرأسماليون يظنون أن البطالة أمر لا إرادي يعود إلى إرتفاع الأجور.

وعندهم يجب أن لا تتدخل الدولة

بل ترك عناصر العرض والطلب تتكيف فيما بينها

البطالة واجهتها الشيوعية والاشتراكية بالحلول حيث ضمنت الدول تشغيل المواطنين

والغاء الحرية في النظام الاقتصادي بشكل عام لكنها واجهت ما يمكن أن يسمى بالبطالة المقنعة

وانخفاض الانتاج والجودة.

وكان لكاينز رأي اخر: لا.. للرأسمالية. ولا.. للاشتراكية

العملة والاستثمار:

يرى الرأسماليون أن العملة وسيلة تبادل، وواسطة لنجاح المقايضة بين السلع

في حين كانت العملة عند كاينز مطلباً بحد ذاته

بل كانت للهيمنة بواسطتها على المشاريع المستقبلية

وقد اعتقد جون استيورات ميل (أحد رؤوس النظرية الرأسمالية) بأن لا يمكن أن يوجد شيء عديم المعنى في الاقتصاد كالعملة.

ندخل **في** حين يقول كاينز : لا يوجد شيء أكثر أهمية في الاقتصاد كالعملة

ويتابع كاينز: إن مختلف عناصر الحركة الاقتصادية ما هي ا

رتفاع معطيات تتفاعل فيما بينها بشكل طبيعي وعفوي

فيقوم التوازن ايضا بشكل طبيعي وعفوي

فالطلب والعرض متوازنان بفضل السعر

كما أن الادخار والتثمير متوازنان بواسطة معدل الفائدة

لدولة **السعر** هو مؤشر التوازن بين العرض والطلب

والفائدة هي مؤشر التوازن بين الادخار والاستثمار

يمكن **والفائدة** هي سعر العملة المستلفة من المدخرين لأجل التثمير الناج

عن كمية العملة المدخرة وميل الناس إلى الادخار

وبالطبع يمكن التحكم بهذين المؤشرين بتحريك عوامل أخرى ف

عملية الاقتصادية

أزمة البطالة ليست كما يرى الرأسماليون بأنها بسبب ارتفاع الأجور

سة بين **بل** كما يرى كاينز بأن السبب هو اكتناز الأموال وعدم تشغيلها

فالعمل ورأس المال هما أهم عناصر الانتاج

هذه هي باختصار شديد أفكار كاينز للقضاء على البطالة وهي تدخ

لدولة في عناصر الحركة الاقتصادية

ة) بأنه **دون** الوصول إلى نظام كلي

فالتدخل الاقتصادي له حدود

والحرية الاقتصادية لها حدود

وأعتقد أن تطبيق نظرية التدخل الجزئي للدولة في الحركة الاقتصادية مطبق حالياً في جميع الدول بنسب متفاوتة

وتراعى في هذا التدخل أمور تخص كل دولة أو مجتمع سياسية واجتماعية ودينية وثقافية ونفسية واقتصادية

الفصل الثاني
عناصر الحركة الاقتصادية

عناصر الحركة الاقتصادية

التي تصب في رأس المال والعمل

سأستعرضها وسنرى إمكانية التدخل لتصحيح مسارها

لتحقيق العدل الاجتماعي

وتكافؤ الفرص

وإقرار التوازن الاقتصادي والوصول إلى حياة أفضل

وذلك في مجتمعاتنا الشرقية أو الاسلامية أو العربية

فهي مهما اختلفت متشابهة إلى حد كبير

العمل وعناصره:

هو كل جهد بشري عاقل مصحوب بالتعب لدى منفذه ويولد الانتاج الذي يلبي الرغبة

والعمل تنفيذي أو إداري أو استنباطي

التنفيذي يعمل تحت إشراف إنسان اخر ويمكن ان يكون يدوياً أو آلياً

الإداري هو من يشرف على غيره من التنفيذيين

الاستنباطي هو الاختراع أو الاكتشاف

أما التعب فيبقى نسبياً يختلف من عامل لآخر

العـامـل:

يعمل لقاء أجر

كما أن العمل يولد الغبطة والسرور إذا استطاع العامل تحقيق انجاز ما كاصلاح عطل طرأ على آلته

لكن العامل يفقد هذه الغبطة اذا تعدى في عمله الوقت المتفق عليه

ومن هنا جاءت ضرورة تحديد ساعات العمل

وإلا تلاشت قوى العامل وهبطت انتاجيته وساءت جودتها

رب العمـل:

تتوقف الانتاجية عليه بالدرجة الأولى وعلى قدرته الإدارية وذكا وتحصيله العلمي او الخبرة أو تفهمه لأمور الانتاج

ومعرفته لمشاكل العمال بانهم ليسوا آلات بل لهم حقوق وعليه واجبات.

شروط العمل الناجح:

تحديد ساعات العمل

وادارك أن الانتاجية الضعيفة هي مرحلة للانتاجية المرتفعة

وفي دراسة أحد مصانع النظارات تبين أن الانتاج في ١١ ساعة عمل قل عن الساعة من الإنتاج في ٨ ساعات عمل. في حين زادت الأجور ١٦٪

وذلك لأن التعب الناجم يفرغه العامل في طريقة أدائه للعمل كالوقوف ... الجلوس والاتكاء

كما يجب الاستراحة المنظمة خلال ساعات العمل، كما لابد من تقسيم العمل بين العمال حسب ميولهم واختصاصاتهم ومهاراتهم

تجزئة العمل تسمح بتوظيف عمال أكثر وزيادة الانتاج

ومن النتائج السلبية:

تجميد العامل في عمل محدد فترة طويلة حيث يتولد عنده الملل

كما تقتل روح الابتكار، وانقاد الذهن عند العامل

رأس المال:

هو كل حاصل فكري أو مادي سابق يساعد على توليد انتاج لاحق ينمي الثروة الفردية والاجتماعية

وهو ثلاثة أنواع:

رأس المال التقني، وهو كل رزق يساعد على انتاج أرزاق أخرى كا
الأولية والآلات وغيرها

رأس المال الحقوقي، وهو كمية من النقود يملكها انسان ويؤجـ
لشخص آخر لقاء فائدة

رأس المال الحسابي، وهو القيم النقدية في مشروع تجري تغذيته
طريق التثمير. وهذه القيم تسجل عادة عند تأسيس أي مشروع

تكوين الرأس المال:

يتكون من الادخار والتثمير

الادخـار:

وهو توفير الرزق والابقاء عليه للقيام باكتنازه، وهذا لا فائدة منه
لا استثمار فيه

الإدخار الطوعي:

المدخر من تلقاء نفسه، الخائف جداً من المستقبل. هذا هو البخيل

كما أن ذا الدخل البسيط لا قدرة له على الادخار

أمـا الغني فلا معنى لادخاره ولا يطمع إلى وضع أفضل عما هو ع

أمـا صاحب الدخل المتوسط فهو المدخر الممتاز

الادخار الاجباري:

مثلاً تفرض الجهة الحكومية المختصة ضريبة على إحدى السلع، يرتفع ثمنها، فلا يقدر صاحب الدخل المحدود والمتوسط شراءها، فيدخر

القواعد العامة لتكوين الادخار:

كما عند كاينز:

١ - ارتفاع الدخل فجأة، تنجم عنه القابلية الجماعية على الادخار وليس العكس صحيح

٢ - تقديرات الأفراد بين الدخل الحالي والدخل في المستقبل. فإذا كانوا يظنون أنه سيحدث نقص في الدخل، زادت قابليتهم للادخار

وإذا أملوا زيادة فإن قابليتهم على الاستهلاك سترتفع

٣ - معدل سعر الفائدة : تأثيره ضعيف جداً، وهذا برأي كاينز وفعيا ثبت التأثير الكبير لسعر الفائدة على تحرك رؤوس الأموال ونقص ودائع المصرفية لمصلحة المشاريع الاستثمارية

٤ - ميز كاينز بين الفئات من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والمرتفع كما مر سابقاً

الاستثمار:

بعد توفير المال، يمكن للمدخر القيام بعدة عمليات،

أن يستمر بتخزينه ولا ينتفع به

أو القيام بشراء أسهم في شركات أو يوظفه في عملية انمائية تعو عليه بالربح

ومن بين هذه العمليات، الاستثمار هو توظيفه بأي عملية منتجة تعو عليه بالربح

الاستثمار الناجح ينتج بوضع رأس المال المدخر لجني دخل يفو التكاليف بل وبربح مغر

وأن يكون الربح أعلى من سعر الفائدة - التي تضعها البنوك-عادة

ولابد من الاشارة إلى أن الاستثمار لا يقف أثره عند أرباح المشروع

بل هناك الفوائد أو المنافع الجانبية غير المقصودة

فمثلا لو أرادت الدولة بناء سد مائي لري الأراضي الزراعية وزياد المحصول

فإن هنالك فوائد أخرى كتوليد الطاقة الكهربائية المستفادة من السد

واستفادة مشاريع أخرى إلى جانب ما حصل عليه المهندسو والبناؤون والعمال في عملهم ببناء السد من أجور

رأس المال حسب الأنظمة:

يختلف فيما بين النظام المعيشي غير المتطور

والنظام المعيشي المتطور

والنظام الرأسمالي

والنظام الكلي

١ - في النظام غير المتطور، الذي لا عملة فيه كان الادخار أو تكوين
ـس المال يتم

مثلاً، الانسان الذي يعمل بقلع الأحجار، ويقايض بها سلعاً أخرى

فهو يدخر منها لبناء بيت له

ويقايض ببعضها للحصول على الخشب واحتياجات أخرى لإنجاز بناء
ـته

٢ - أما في النظام المعيشي المتطور، الذي يتعامل بالعملة فيتم تكوين
ـس المال بالطريقة الأولى (المقايضة)

أو أدخار العملة لتكوين رأس المال

فيتسم الأدخار في هذا النظام بالبطئ الشديد

وتلجأ الدول غير المتطورة مثلاً إلى تشغيل الأيدي العاملة الكثيرة
ـبها في مشاريع شق الطرقات

باستخدام الوسائل البدائية كالمعول والرفش والأزميل

في حين تستخدم الدول المتطورة الوسائل التقنية المتقدمة

وهذا يعني أن الرأسمال في الدول غير المتطورة هو العمل بحد ذاته

٣ في النظام الرأسمالي، بالطبع لا تستخدم وسائل تكوين رأس المال المعروف في النظام غير المتطور

ولكن تتبع الطريقة الأسهل وهي التسليف من المصارف

فغالبية الناس تدخر أموالها في المصارف

هذه الأموال تتحول إلى رأسمال عند تسليفها للمستثمرين

فالمصارف تشكل همزة الوصل بين المدخرين والمستثمرين

٤ - في النظام الكلي يتبع الأدخار الاجباري، فالدولة هي المنتج الوحيد، والمالكة لوسائل الانتاج، وزمام السلطة في يدها وبإمكانها رفع الأسعار

والأدخار هو الفرق بين السعر القديم والسعر الجديد للسلع

الفصل الثالث

المشـــاريع وتدخل الدولة

المشروع الخـاص هو الوحـدة الانتـاجيـة ويقـوم على ثلاثة عناصـر :

رأس مستحدث، السوق، الربح

المستحدث :

أو المستثمر وهو الشخص الطبيعي أوالمعنوي الذي يملك كمية من سمال نقدي يغامر بها في تأسيس مشروع انتاجي ما

وهو الذي يؤمن التنسيق بين العناصر المادية أي مواد الإنتاج

والعناصـر غير المادية أي البشرية

وهـو المنظم والمسؤول عن أمـور المشـروع. وشـراء المواد الأوليـة وبيع المنتج الانتاج

وهـو الذي يدفع الأجور والتكاليف كما يجني الأرباح

هـو رأس المشروع وفكره المدبر وعنصره الفعال

وجوده ضروري في المشاريع الصغرى والكبرى والشركات المساهمة

ففي هذه الشركات هنالك مجلس الإدارة ينتخب رئيساً له

يقوم بمهمة المستثمر أو المستحدث

وكذلك في الأنظمة الاشتراكية

فالدولة هي مالكة المشروع. وتعين بدورها مجلس إدارة ورئيساً له يقوم بدور المستثمر

الســـــوق:

ضروري جداً من الناحيتين الانتاجية والتصريفية

حيث يعمد المشروع إلى شراء المواد الأولية من السوق

وإذا لم تكن موجودة

لما تمكن المشروع من العمل

وفي السوق يتم تصريف المنتجات، فإن لم يتم ذلك فالمستثمر لن يقوم بمشروعه

وفي السوق تعرض الأيدي العاملة في عمليات الإدارة والإنتاج والتسويق

فلكل مجال متخصصون بارعون فيه

الـربـح:

هو الغاية القصوى الحقيقية من أي مشروع

فالمستثمر قبل كل شئ ليس فاعل خير

وإن تعرض لخسارة ما فسيلجأ إلى تخفيض الانتاج عدا صرف عدد من عماله أو أن يقفل المشروع.

وفي الحالتين يتعرض أناس للبطالة وربما البؤس والشقاء

ولا يعني هذا أنه يدفع أجوراً بخسة لعماله

بل لأنه مستثمر جيد ويريد إنتاجاً جيداً يطلبه السوق

فسيدفع أجوراً عالية لضمان الجودة،

ويزود مشروعه بعناصر بشرية ممتازة

لاستثمارات المهنية والزراعية:

من الانتقادات التي وجهتها الماركسية للنظام الرأسمالي بأن تكدست
ؤوس الأموال في المشاريع الكبيرة

وأن جشع الأغنياء سيقضي شيئاً فشيئاً على المشاريع الصغيرة لصالح
شاريع الخاصة الكبيرة

لكن هذا لم يحدث

بل تطورت الاستثمارات الصغيرة، وبقيت تحت الخطى في المجتمع
صورة لم تهتز فيها أهميتها الاقتصادية

وهي نوعان:

١ - مهنية (صناعية وتجارية)

٢ - زراعيـة

لاستثمارات المهنية:

هذا المشروع الصغير يقوم به المستثمر أو رب العمل

ويحيط به أفراد عائلته وبعض العمال لإنتاج بعض السلع كالنجار
كهربائي والخياط وغيرهم

بعض الاقتصاديين لا يطلقون على أعمال هؤلاء كلمة مشروع لأنها لا
عي إلا بحاجة القائمين عليها أو بالأحرى تكفيهم

تمتاز هذه المشاريع بالعامل الانساني

أي أن القائم على المشروع شخص طبيعي لديه الخبرة فيما يصنع أو يعمل

إنـــه مستحدث أو مستثمر إلى جانب كونه عاملاً

وهو يستثمر ماله في مهنة يحبها ويتقنها

أما المشاريع الكبيرة فالأساس هو وجود المال وجني الربح

والمشاريع المهنية موجودة بكثرة في القطاعين التجاري والصناعي

- في القطاع التجاري:

أحصيت في فرنسا المشاريع التجارية التي تبيع المواد الغذائية والألبسة والكتب وغير ذلك من الحاجيات

فتبين أن هذه المشاريع تشكل ٦٥٪ من القطاع التجاري

ولا تشكل المشاريع الكبيرة سوى ٣,٤٪ منه

أما المشاريع التابعة لها فقد بلغت ١٩,٧٪

أما التعاونيات فقد بلغت ١٠,٥٪

وبالطبع تبلغ هذه المشاريع الصغيرة نسبة أعلى بكثير في دول العالم الثالث، وخاصة العالمين العربي والإسلامي

وتعود كثرتها إلى أنها لا تتطلب من القائمين عليها مؤهلات فنية أو رؤوس أموال كبيرة

عـدا أن الضرائب المفروضة عليها عادة بسيطة

كما أن نجاحها يعتمد على الصلة الإنسانية بين البائع والشاري كجزار الحي والبقال وغيرهم

- في القطاع الصناعي:

تنطبق كلمة مشروع في القطاع الصناعي أكثر من التجاري

لوجود فئة من المهنيين والحرفيين المنتجين

كأصحاب الصناعات التقليدية كالحدادين والخياطين أو الحرفيين كالكهربائي والميكانيكي والسباك

وهؤلاء لا يمكن الاستغناء عنهم أبداً

كما أن هناك فئة المهنيين التجار كالحلاقين الذين يبيعون أدوات الزينة ومنها الأحذية وهي انتاج الشركات الكبرى

هنالك نوعان الصناعيون والفنيون

وقد واجهوا مزاحمة قوية من المشاريع الكبيرة

والصناعيون العاديون، وهؤلاء سارت أعمالهم بنجاح مضطرد لأنهم كثيراً ما يكونون من مستلزمات المشاريع الكبيرة والصناعات الحديثة

ومن أسباب عدم زوالها يعود لأثمان سلعها التي تكون عادة أدنى من أثمان أشباهها المنتجة في المشاريع الكبيرة

وانخفاض أسعارها يعود إلى تدني تكلفة الإنتاج

والسبب الثالث لنجاح هذه المشاريع أن البلدان الأوربية اعتبرت أ
هذه المشاريع ضرورية للدول السائرة على طريق النمو

ولازمة من لوازم التطور

كما أنها تلبي الحاجات اليومية

الاستثمارات الزراعية:

هي على أنواع منها الصغير والمتوسط والكبير

أغلب البلاد العربية لازالت تعرف الاقطاعات الكبيرة

بينما تنتشر فيها المشاريع الصغيرة في حين عرفت بريطانيا وأمريكا الجنوبية المشاريع الواسعة

أمـــا الولايات المتحدة الأمريكية فقد انتشرت فيها الاستثمارا الضخمة

وبشكل عام، يتميز الانتاج الزراعي بنوعين:

- الانتاج البدائي المعيشي
- الانتاج الحديث التجاري

وفي كل الأنواع تقوم المشاريع الزراعية على العنصر الانساني

فالأعمال الزراعية ترفض التجزئة وتقاوم توزيع العمل

ويبدو أن هذا قد أثر على الفلاحين بصورة عامة

فهم ذو عقلية مستمرة لا تقبل التغيير بسرعة وتتمسك بالعادا والتقاليد بصورة أكثر من القطاعات الأخرى

ميزات الاستثمارات الزراعية:

هي ميزات اقتصادية وحقوقية وتقنية

ميزات الاقتصادية:

يمتاز المشروع الزراعي بأنه شخصي

يقوم به أي شخص عادي لا اعتباري يعاونه أفراد عائلته

وبالطبع يسد الانتاج حاجة القائمين عليه والباقي يوجه للسوق

فالفلاح عموماً لا يهتم كثيراً بالسوق

عدا أنه عادة ما يكون بعيداً عنها

في حين يستحيل ذلك في المشاريع غير الزراعية ولذلك قيل عن مشروع الزراعي بانه مشروع معيشي لأنه ينتج لتأمين معيشة العاملين فيه و القيمين عليه قبل كل شيء

كمـــا أن الفلاح لا يتقيد بما يسمى بكلفة الانتاج

فهو يملك الأرض ويستثمرها بواسطة عمال يدفع أجورهم لا بواسطة ضمان أو المشاركة كما سنرى

كمـا أن هذا المشـروع لا يهـدف إلى الربح بالدرجـة الأولى، كمـا في مشاريع الأخرى

كما أن المنتجات الزراعية لا تقبل التنوع لأن العوامل الطبيعية تفرض عليها معينة ومن ناحية أخرى تقاوم المشاريع الزراعية المكننة الثقيلة و القوية

الميزات الحقوقية أو طريقة الاستثمار :

يمكن استثمار الأرض الزراعية بطريقة مباشرة من الفلاح صاحب الأرض أو بطريق الإيجار أو المزارعة

المباشـــــــر:

هو القاعدة، فالفلاح وأفراد عائلته يستثمرون

وإذا كانت أرضه كبيرة استثمرها بصورة رأسمالية أي الاستعانة بالآلات الزراعية والأيدي العاملة

وهذه الطريقة هي الأكثر انتشاراً في العالم

حتى الولايات المتحدة الأمريكية تغلب فيها الاستثمارات الزراعية المباشرة

حيث يوجد فيها من سبعة ملايين مشروع زراعي، خمسون ألف مشروع كبير فقط تمتلكها الشركات

الإيجار والضمان:

يعني أن أحد الفلاحين يتفق مع مالك الأرض ويستأجرها لقاء عوض سلعة أو نقود بغض النظر عن المحصول الزراعي

المزارعة أو المشاركة:

هي اشتراك المالك والفلاح في عملية الانتاج وتحملهما الأعباء سوية

فالمالك يقدم الأرض وأحياناً قسماً من المال

والفلاح يقوم بالأعمال المتبقية من فلاحة وزراعة وحصاد

وبعدها يقتسمان المحصول حسب العرف والتقاليدأو الاتفاقية فيما بينهما

فالمزارعة تعني لقاء ثلثي المحصول

والمرابعة ربع المحصول كما في سورية ولبنان ومخامسة كما في المغرب

غير أن هذه الطريقة قد بدأت بالزوال لمصلحة الاستثمار المباشر

مميزات التقنية:

يتميز المشروع الزراعي بأنه يجنح نحو الذرية أي تقسيم الأراضي إلى أقسام صغيرة أي ذرية الفلاح مالك الأرض.

وذلك لظروف تتعلق بالإرث وتوزيع الأراضي على الفلاحين

تدخل الدولة في شؤون المشاريع:

لم تتدخل الدولة في المشاريع الاقتصادية حتى قبل نهاية القرن التاسع عشر، لأنها كانت تقدس الحرية الفردية

التي أرستها الثورة الفرنسية.

كما أن الرأسمالية كانت تؤكد دائماً على حرية التملك والتصرف

لكن تعاظم رأس المال وتكتل المشاريع فيما بينها إلى جانب الأزمات الاقتصادية الدورية دفعت الدولة إلى التدخل، وذلك بصور عديدة:

بالنصوص القانونية

ثـم وصل في النهاية إلى الدولة التي تقوم بالاستثمار

التكتلات:

وهي التراست والكارتل

قامت الدولة الرأسمالية بعدم السماح لقيام التكتلات بين الشركات الكبيرة

لأنها تحد من حرية المنافسة

ثـم ميزت الولايات المتحدة الأمريكية ما بين تكتلات جيدة

وتكتـلات رديئة

وكانت بعض الدول ترحب بهذه التكتلات طمعاً بمزيد من الضرائب

وكانت الأحزاب السياسية في الدولة الواحدة تتنافس بين من يؤيد التكتلات بين المشاريع الصغيرة وبين من يؤيد المشاريع الصغيرة

كـانت مـراقـبـة التكـتـلات بداية لتـدخل الدولة في شـؤون المشـاريع والشركات الكبيرة

أمـا في المانيا فقد شجعت الدولة التكتلات وجعلتها في بعض المراحل الزامية

وزادت من تشجيع قيامها

غيـر أن الدولة أقامت المحاكم للنظر في قضاياها وقد وجدت النازية حين وصلت إلى الحكم في التكتلات وسيلة للتحكم أكثر سهولة فيما لو كانت هناك مشاريع صغيرة كثيرة

وأقامت المانيا ست مجمعات اقتصادية كبيرة. يرأس كل واحد شخص تعينه وزارة الاقتصاد

وألحقت التكتلات بهذه المجمعات ليسهل التحكم فيها

ومع الحرب العالمية الثانية وخسارة المانيا واحتلالها من قبل الحلفاء

تفككت هذه المجمعات وضعفت التكتلات

أما في فرنسا فالتكتلات لم تعرف طريقها إليها لمعارضة الثورة الفرنسية لكل ما يعكر الحرية الفردية

ولكن أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية التي عصفت في سائر الدول الأوربية

دفعت الدولة إلى تشجيع وتسهيل قيام التكتلات

لكنها لم تنجح كما في البلاد الأخرى بسبب الطبيعة الفردية عند الفرنسيين

أما في روسيا فقد أصبحت الدولة هي المستثمر. وغدت الدولة تكتلاً كبيراً يرعى كل ما في البلاد من مشاريع

تدخل الدولة يعني دخولها حلبة الإنتاج بشكل جزئي أو كلي كمستثمر حسب أوضاع كل دولة

تدخل الدولة عن طريق أنشاء المشاريع العامة:

- أنشأت الدولة مشاريع ذات صبغة اجتماعية تديرها الدولة كالمستشفيات والمسارح ومؤسسات التعليم

وبالطبع لا تهدف إلى الربح

بل تأمين الحاجات الضرورية والخدمات فقط

ومنها ما يحقق الربح مثل البريد والهاتف والكهرباء وغيرها

أما المصالح المستقلة فهي مؤسسات اقتصادية تتعلق بالوزارة المختصة

ولها استقلالها المالي والاقتصادي

ولا تخضع لمراقبة ميزانية الدولة العامة ولا تمتاز عن المشاريع الخاصة إلا أنها تابعة للدولة، كمصالح الكهرباء والماء في بعض الدول

- المشاريع الممتازة:

هي أن تمنح الدولة لأحد الأشخاص امتيازاً لعمل معين بشروط لقاء بدل معين يدفعه للدولة

كامتياز إقامة الخطوط الحديدية وتسيير القطارات ضمن بلدة معينة

أو مشروع إنارة بلدة معينة

ولا يحق لشخص آخر إقامة مشروع مشابه أو منافس

كما يمكن للدولة أن تكون شريكاً لأحد الأشخاص لقاء جزء من الأرباح لكل منهما

كما يمكن تدخل الدولة عن طريق التأميم لأحد المشاريع ونزع ملكيته من صاحبه ونقلها للدولة لقاء تعويض معين

الفصل الرابـع
الأســعــار

عرف الإنسان التبادل بين السلع بالمقايضة

ثم بواسطة النقود أو العملة

أي تسعير الأرزاق بمقياس عام هو النقود

المقايضة تفترض سوقاً معيشية بدائية وقلة المبادلات

أمـا مع العملة فتسهل عملية المقايضة وتنمو الحركة التجارية،وتتسع نطاق التطور الاقتصادي والإنساني

ويجب أن يتواجد الطلب على الأرزاق

وأن يقابله عرض للمنتجات

ويتم هذا في السوق

ويتشكل السعر من جراء التقاء الطلب بالعرض

إذن السعر هو نسبة رزقين يراد مبادلتهما

الأول كميته ثابتة معلومة

والسعر هو عدد معلوم من وحدة نقدية معروفة

المنافسة ليست موجودة فقط بين العارضين لبضائعهم لتصريفها

بل موجودة بين المستهلكين للحصول على الأرزاق

ويسعى العارضون للبيع بأعلى سعر ممكن

ويسعى الطالبون إلى الشراء بأدنى سعر ممكن

والطرفان يريدان الحصول على الربح

ومن شروط المنافسة أن يتمكن كل من العارضين والطالبين تحديد الأسعار بحرية تامة والمنافسة أو المساومة الحرة

وأن يكون عدد العارضين والطالبين كبيراً جداً حتى إذا انسحب أحدهم من السوق لن يكون له أي تأثير

أي العارض نقطة في بحر العرض

والطالب نقطة في بحر الطلب

أي لا يستطيع أحد العارضين أو الطالبين بمفرده أن يكون له التأثير على مجريات السوق

شروط المنافسة التامة نجدها في الأسواق البدائية

أما الأسواق الحديثة فالمنافسة منقوصة

إذ أن هنالك فريق قوي وفريق ضعيف

فالمنتجون عادة هم الأقوى مادياً أو رأسمالياً من المستهلكين الأفراد

فهذه الأسواق تفترض وجود الشركات المساهمة الكبرى والتكتلات

ـ حية والاحتكارات

هذا في البلدان ذات النظام الرأسمالي

أما البلدان الاشتراكية أو الشيوعية أي ذات النظام الكلي فهي أيضا

ـ صة

ديد

لأن الدولة تحدد السعر فلا مساومة ولا منافسة

حب

فكيف إذن يتشكل السعر؟!

ينفي الاقتصاديون المحدثون فكرة المنافسة الحرة التامة، بل وتنفيها

ـ وجود العملي بين العرض والطلب لتشكيل السعر

والطلب يمكن أن يكون فردياً أو جماعياً، ومرناً أو جامداً

أثير

والطلب الفردي يمكن أن يكون عقلانياً

يتأثر بكمية العرض وانخفاض السعر

أو "نفعالياً يتأثر بحالة العرض

في حين يجب التمييز بين المواد الغذائية الضرورية التي لا تتأثر

ـ سعر أو بكمية الطلب

راد

لأن كمية الاستهلاك محدودة

أما في المواد الكمالية أو التي لا تستهلك فوراً فالطلب يتأثر بالسعر

والكمية في العرض

أما جماد الطلب، فيعني ثباته على وتيرة واحدة وقلما يتأثر صعوداً أو

هبوطاً بتقلبات الأسعار

والمرونة هي عكس ذلك

فلو ارتفع سعر الخبز ١٠٪ فلن يستتبع ذلك ارتفاع الطلب

أما إذا انخفض سعر السجاد ٢٠٪ مثلاً فإن الطلب على السجاد

سيرتفع

وما يقال عن الطلب سيقال عن العرض

فهما متكاملان في السوق

فلا طلب بدون عرض ولا عرض بدون طلب

وتصادمهما يشكل السعر

بالطبع الطلب والعرض غير ثابتين بل متقلبان دوماً وهما عرضة

لعامل الوقت من جهة

ولعامل التكلفة من جهة أخرى

تأثير عامل الزمن يظهر في أربع حالات هي:

ارتفاع أو انخفاض العرض مع بقاء الطلب على ما هو عليه

لسعر **ارتفاع** أو انخفاض الطلب مع بقاء العرض على ما هو عليه

ويتبين من الحالات الأربعة أن أي تقلب في أحد عنصري السوق

وداً أو العرض أو الطلب

فإن السعر سيتغير

أما إذا تحركا معاً فإن حركة السعر ستكون حسب قوة أو ضعف حركة

حد العنصرين الطلب والعرض

سجاد **كلفة** الانتاج عنصر مهم في تحديد السعر

ولما كان الدخل القومي الممثل لدخل الأفراد يحدد كمية الطلب

فإن ما يحدد كمية العرض ما هي إلا كمية الإنتاج أو تكلفته

وبالنسبة لأي مشروع

هنالك الكلف الثابتة من شراء أو استئجار الأبنية والآلات وتكاليف

الحراسة والصيانة والتأمين والضرائب

رضة **وهناك** الكلف المتقلبة وهي شراء المواد الأولية وأجور النقل وأجور

العمل وتسيير الآلات والضرائب على الأرباح

وتمثل الكلفة الكلية مجموع الكلف الثابتة والمتحركة

كما أن الأسعار متضامنة ومتعددة

هنالك تضامن بين المنتجات وعناصر الانتاج

فتؤثر أسعار المواد الأولية اللازمة في صنع منتج ما على أسعاره

فإذا كانت الأولى مرتفعة استتبعت ارتفاعاً في الثانية

وإن كانت منخفضة استتبعت هبوطاً

مثلاً، إذا ارتفع سعر السكر استتبع ذلك ارتفاع أسعار كل المنتجات التي يدخل السكر في صنعها

وهنالك تضامن بين المواد الممكن الاستبدال فيما بينها

فبالإمكان مثلاً عند ارتفاع سعر زيت الزيتون الاستغناء عنه واستبداله بزيت نباتي آخر

والاقبال على الزيت الثاني سيرفع سعره حتماً

أما تعدد الأسعار فيعود إلى تعدد الأسواق القروية والمدينية والاقليمية والعالمية

والى وجود أو عدم وجود المنافسة التامة أو المنقوصة، وأسعار الجملة وأسعار المفرق

تدخل الدولة في ميدان الأسعار:

من منطلقات سياسية واجتماعية وأخلاقية يحق للدولة التدخل الاقتصادي

فالدولة أو الحكومة هي بمثابة رب الأسرة الذي يرعى مصالحه

لمصالح جميع أفرادها

والتدخل لا يعني إقامة حكم كلي لأن للمبادرة الفردية في المجال الاقتصادي أكبر الأهمية في نجاح أي مشروع اقتصادي

كما أن الدولة حين تتدخل

سيكون لمصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء

ويبدو أن سعر السوق الناتج عن المنافسة بين العرض والطلب هو سعر الأمثل

غير أن وجود التكتلات الاقتصادية والاحتكارات قد قلب موازين تعادل بين العرض والطلب

كما أن تدخل الدولة يكون مباشراً أو غير مباشر

تدخل المباشر:

حين تعرض الدولة سعراً معيناً لسلعة محددة ولا يمكن البيع بأعلى أو أقل منه

يكون ذلك في ثلاث حالات

- أن يتوافق السعر المفروض مع سعر السوق

سيكون السعر في مصلحة العارضين والطالبين على السواء

- حين تفرض سعراً أعلى ولا يمكن للعارضين البيع بأعلى منه

فهذا السعر المرتفع يدفع العارضين إلى زيادة عرضهم و
ستنخفض الأسعار

لكن فرض السعر من الدولة سيعيق العودة إلى التوازن بين
والطلب

عند ذلك ستقوم سوق سرية يقال لها السوق السوداء

يبيع فيها العارضون السلعة بسعر مرتفع للراغبين في الشراء

أما إذا كان العرض قوياً

والطلب ضعيفاً

فلابد أن تنخفض الأسعار

وهذا يضر بالبائعين العارضين حتماً

أي أن الدولة تعرقل حركة السوق

لأنها تتدخل في مجرد التسعير دون الأخذ بعين الاعتبار ب
الانتاج وحركة العرض والطلب

يتوجب تدخل الدولة في التسعير

حين يكون العارضون احتكاريين

لأن عدم تدخلها سيؤدي إلى إفلاس بعض المحتكرين

ورمي عدد كبير من العمال في مستنقع البطالة

التدخل غير المباشر:

أي أن الدولة تؤثر على الطلب أو العرض أو على الاثنين معاً ليتجها حيث تريد

التأثير على الطلب:

بته عن طريق الدعاية وحث الناس على شراء المنتوجات الوطنية ونبذ الأجنبية مثلاً

وعن طريق رفع الأجور

ليتسنى للطلب شراء ما يحتاج

مع الأخذ بعين الاعتبار عقبات كثيرة منها

الوقوع في براثن التضخم المالي

أما في حالة ارتفاع الطلب

فيمكن للدولة أن تتدخل باعتماد سياسة التقنين

بأن تعطي لكل مستهلك حصة من السلعة لا يمكن زيادتها

وذلك بتوزيعها حسب دفاتر استهلاك أو (بونات)

وهذا بالطبع يقود إلى قيام سوق سوداء لهذه السلعة المراد تقنينها

التأثير على العرض:

في حالة ارتفاع العرض

تعمد الدولة إلى الدعاية للمنتوجات المحلية

ثـــم تلجأ إلى إقامة الحواجز الجمركية

وفرض الضرائب على الواردات

وتشجيع التصدير

أو أحياناً تعمد إلى شراء الفائض من الإنتاج لتخزينه

كما يحصل في البرازيل بخصوص البن

أو تمنح المنتجين تسهيلات تسليفية لتخزين انتاجها الفائض

وفي حالة انخفاض العرض

فتستطيع الدولة منع التصدير وتشجيع الاستيراد

ويجب الملاحظة بأن الدولة يسهل عليها التأثير على العرض أكـ
الطلب

كما أن التدخل يجب أن يكون مدروساً جداً لا إرتجالياً

الفصل الخامس

النقــود والبنـــوك

كانت المقايضة تقتضي مبادلة رزق برزق آخر يوازيه

ثـم ظهرت النقود

من خلال وجود رزق يتميز بالاستخدام الأكبر نسبياً بين الناس

كالأغنام والإبل، والغلال في المجتمعات الزراعية

وعندما اكتشفت المعادن بدأ الانسان يستخدم الحديد والبر

ـ فضة

ر من

ثـــم الذهب لندرته نسبياً

فالنقود كانت تحمل قيمتها بنفسها وزناً أو منفعة

أمـا العملة الورقية

وهي الوسيلة المثالية للمبادلة التجارية، حسب اختلاف أحجامها

وقد استمدت قيمتها من عوامل عديدة

غير أن الثقة بها وبمن أصدرها تحتل المرتبة الأولى من العوامل

ظهرت النقود عند بعض الصيارفة والصياغ

وأول بنك ظهر أو أصدر النقود، هو بنك ستوكهولم وكان على إد

صيرفي ذكي وأمين

وتمتع بثقة الناس من حوله

هذا الرجل كان يستقبل ايداعات الناس

من الذهب والفضة

ويعطيهم بدلاً منها إيصالات

وتكاثر الناس من حوله يحملون إيصالاتهم ويتبادلونها فيما بينهم

فقام بطبع إيصال محدد القيمة

لا اسم لشخص معين عليه

وهكذا ظهرت العملة الورقية

وظهرت بنوك أخرى تصدر إيصالات أو نقوداً أخرى مختلفة

وانتقلت هذه الطريقة إلى مدن أخرى ودول أخرى، حتى عمت الدول الأوربية

وخاصة المدن ذات الحركة التجارية المتميزة

كالبندقية وأثينا ولندن وباريس

وبالطبع سهلت هذه الأوراق النقدية الحركة التجارية والاقتصادية وتعاظمت الأموال الموجودة بين أيدي الناس

المودعون قدموا أموالهم الذهبية ذات القيمة بالوزن

وأخذوا بدلاً عنها إيصالاً

معنى ذلك أن مقابل العملة الورقية

ذهب موجود لدى البنك المصدر لهذه العملة تتطابق مع الكمية المكتوبة
على الإيصال أو العملة

لكن الواقع غير ذلك

فقد كان الصيرفي أو البنك يقدم إيصالات أخرى لمن يريد أن يستلف
من البنك

وبالطبع لقاء ضمانات للتسديد يفرضها البنك

وأصبحت العملة الموجودة لدى الناس في السوق لا تتطابق مع ما
يتواجد في البنك من ذهب بل نصفه

فالوزن ذهباً يقابل إيصالاً للمودع وإيصالاً للمستلف

هذا الذهب يسمي تغطية العملة

ومع الوقت هبطت هذه التغطية إلى أدنى من ٥٠٪ حتى وصلت ٧٪ أو
أقل من ذلك

وكان البنك يتصرف كذلك لقناعته أن جميع المودعين لن يطالبوا
جميعاً إيصالاتهم بذهبهم المودع لديه دفعة واحدة

ولماذا يطلبونه؟

وهم يستعملون هذه الايصالات بسهولة أكبر

ومع الفوضى العارمة في تواجد العدد الكبير من الأوراق النقدية
المختلفة حسب البنوك التي أصدرتها

تدخلت الحكومات

ونظمت إصدار العملة

فأنشأت كل دولة بنكاً أو مصرفاً مركزياً

هذا المصرف هو بنك البنوك

ومهمته الأولى إصدار العملة الموحدة

وإعطاءها للبنوك لقاء الذهب الذي لديها

والذي أخذه البنك المركزي منها واحتفظ به

والبنوك بدورها تقدم العملة الواحدة التي حصلت عليها من الم
المركزي للناس

وعلى مراحل تم سحب الإيصالات من الناس واستبدالها ب
الورقية التي نعرفها الآن

اصدار العملة أصبح مظهراً من مظاهر السيادة للدولة

تغطية العملة:

تطورت تغطية العملة مع الأزمات الاقتصادية

وأشدها أزمة ١٩٢٩م

التي عصفت بالمانيا

وانتقلت إلى بقية الدول الأوربية

وتتلخص الأزمة بأن الأموال المطروحة بين الناس كثيرة جداً حتى أصبحت لا تساوي شيئاً

فالمبلغ الكبير جداً الذي كان يمكنه شراء بيت

أصبح غير قادر على شراء مسمار صغير

واكتشف الناس أن لا تغطية للعملة

وأن التضخم النقدي قد استفحل

لكن مدير البنك المركزي الألماني الدكتور شاخت الشهير جداً في عالم الاقتصاد

والذي يتميز بذكائه وجرأته

والذي أصبح فيما بعد وزيراً للاقتصاد الالماني

قد أعلن شراء منتوجات المصانع والمزارع والمنشآت الألمانية التي ستتم فيما بعد

بمال فوري

فأقبل أصحاب المنتجات والأراضي والعقارات على البيع

وجرى إصدار عملة جديدة

بتغطية غير الذهب هي عملة الأمة بكاملها

وكانت هذه التغطية الجديدة

انقلاباً في عالم المال

وخطوة غير مسبوقة في عالم الاقتصاد

وانساقت العملات الأوربية وسائر العملات إلى حذو الطريقة ال

في تغطية العملات

بالإضافة إلى الذهب كتغطية جزئية للعملة لايمكن الاستغناء عن

وقد أصبح بذلك العمل والتشغيل هو التغطية الحقيقية وال

للعملة

كما أصبحت العملات القوية أي قوة عمل شعوبها تغطية مع ا

للعملة في الدول النامية

وأشهر هذه العملات الصعبة، الدولار الأمريكي والجنيه البر

والمارك الألماني والفرنك الفرنسي

مؤتمر برايتون وودز

وفي عام ١٩٤٤ عقد مؤتمر برايتون وودز وهي مدينة س

أمريكية.

ذلك المؤتمر الاقتصادي المالي الذي مازالت قراراته تطبع ال

الاقتصادية العالمية بطابعه الخاص

في هذا المؤتمر

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سعراً محدداً للذهب

فأي دولة تريد شراء الذهب فالولايات المتحدة تبيعه لها بسع

لا يتغير

وأي دولة تريد بيع الذهب فالولايات المتحدة تشتريه منها بسعر محدد

لا يتغير

وقد كسرت الولايات المتحدة بذلك حدة التمسك بالذهب كتغطية

للعملات

أو استخدامه كعملة دولية

وأصبحت الدول حريصة على الحصول على الدولار الأمريكي

واستخدامه تغطية لعملتها أو في التجارة الدولية

ولعل الولايات المتحدة قد أدت خدمة للعالم في ذلك الوقت

فقد كان الذهب قليلاً

ولا يمكن أن يوازي الحركة الاقتصادية والمالية

التي كانت سرعتها تتزايد وتنمو غير عابئة بمن يبقى متخلفاً عن

الركب الاقتصادي والمالي

ويجب الاعتراف هنا أن الذهب لم يكن فيما بعد تغطية للعملة

الأمريكية

فالولايات المتحدة أعادته إلى مكانه الأول كمعدن ثمين

أما تغطية عملتها فهي

الثروة الاقتصادية الهائلة التي تملكها والتي تحركها المشاريع

واليد العاملة الجهد البشري والعمل الجاد بشكل عام

البنك المركزي والبنوك الأخرى:

قلنا بأن البنك المركزي قد قضى على فوضى اصدار النقود

كما أنه استطاع أن يشرف أو أن يقود الحركة الاقتصادية في ال
عامة وبشكل دقيق.

يمكن تبسيط العلاقة بين البنك المركزي والبنوك العادية، بأن ال
المركزي

يقدم القروض للبنك العادي

لقاء فائدة يحددها البنك المركزي

ويسددها البنك العادي

ويقوم البنك العادي بإقراض المستثمرين مالاً لقاء فائدة يأخذها م

بناء على ضمان يقدمه المستثمر . كأن يكون سند تمليك لعقار ي
ثمنه قيمة القرض

وهذا الضمان يقدمه البنك العادي للبنك المركزي كضمان على الق
الذي يمنحه البنك المركزي

مجموع الضمانات هذه، هي التغطية الحقيقية لإصدار الن
وضخها في السوق

كما أن سعر الفائدة

إلى جانب عوامل أخرى

هو النهاز الذي تتحرك به الآلة الاقتصادية الكبرى

فإذا رفع البنك المركزي قيمة الفائدة

فسترتفع معه قيمة الفائدة التي يحصل عليها البنك العادي من

وبتباطأ المستثمر عن طلب القرض لعلو سعر الفائدة، والعكس

بذا قام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة

ويجب العلم أن سعر الفائدة ليس واحداً

بل حسب المجالات وحقول العمل

فلو أراد البنك المركزي أو الدولة تشجيع المستثمرين في مجال معين

خفض سعر الفائدة، فيشتد الأقبال على الاستثمار

وإذا أراد ايقاف أو تخفيض الاستثمار في مجال آخر

رفع من سعر الفائدة الخاصة بقروض هذا المجال

وهكذا فإن سعر الفائدة

يقوم بمهمة أساسية هي توجيه الاستثمار حسب المصلحة العامة

البنك مؤسسة تهدف إلى الربح

يمكن القول بأن البنك مؤسسة تهدف إلى الربح

أي أنها تأخذ من المودعين

وتقدم القروض إلى المستثمرين

وتجنـــي الربـح

فإذا لم تفعل ذلك فلا حاجة لوجودها

ولكن ماذا يحدث لو أخذت من المودعين ولم يأت المستثمرون

حينذاك يضطر البنك آن يقوم بالتفتيش في البنوك الخارج
الدول المتقدمة

ليقوم بإيداع جزء من أموال المودعين لديه

ويحصل على الفائدة، فيعطي المودعين والبنك المركزي حصت
الفائدة بعد أن يقتطع مصاريفه وأرباحه

بالطبع هذا البنك يقوم بإمداد المشاريع الخارجية بأموال الم
من أبناء وطنه

وبالتالي لا يساهم في بناء اقتصاد بلاده

ويجب القول، إن جميع البنوك في العالمين العربي والإسلامي
بايداع أكثر من ٨٠٪ من أموال المودعين في البنوك الخارجية

ولا يبقى للاستثمار الداخلي سوى أقل من ٢٠٪ فقط

والقلة القليلة من البنوك تصل نسبة إيداعها في ال
الخارجية ٥٠٪

كما يؤثر سعر الفائدة على كمية أو حجم الأموال التي يطرحه
المركزي في الأسواق.

وبالطبع لا تنحصر العلاقة بين البنك المركزي والبنوك العادية في

سعر الفائدة

بل تتعداها إلى عمليات السوق المفتوحة

وتغيير النسبة القانونية للاحتياطي والرقابة المباشرة على القروض

والائتمان

والقيام بأعمال المقاصة بين البنوك

البنوك في الأنظمة الاشتراكية (الكلية):

- يقوم البنك المركزي في الدولة الاشتراكية بالاشتراك في

تقدير ووضع السياسات النقدية والائتمانية والمالية للدولة

ويتحكم في حجم أوراق النقد المصدرة بالزيادة أو النقص

- تقوم البنوك بالعمل في تنسيق وتكامل وتعاون لتقديم الخدمات

المصرفية

دون تنافس فيما بينها

باعتبار أنها تعمل ككل في خدمة الاقتصاد القومي

ولا تهدف إلى الربح

- يختلف الجهاز المصرفي في المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي من

ناحية الشكل والدور الذي يلعبه والمهام المطلوبة منه

- الاستثمار هو مهمة الدولة أو القطاع العام بشكل حصري

فأموال المودعين في النظام الاشتراكي

هي للحفظ

وحمايتها من السرقة أو الضياع

لا لكي تقدم لمستثمرين غير الدولة

القسم الثاني

الاصلاح الاقتصادي

في

العالمين العربي والإسلامي

الفصل الأول

الـزكـــاة

يعرف الغربيون وأمم كثيرة أنظمة الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية

بالاضافة إلى ما تقوم به الجمعيات الخيرية

ولكنها كلها، لم تعرف تطبيقاً شاملاً لإعانة الفقراء والمساكين

في حين أن الدين الإسلامي الحنيف قد فرض في المجتمع

نظـــام الـزكاة

والزكاة معناها النماء والطهارة والبركة

ففي حين يؤدي الفرد الزكاة

فهـــي نماء لمـاله

وطهـارة لنفســـه ولمـاله

وبركة أي زيادة لهذا المال

وما نقص مال من صدقة

الزكاة هي صدقة الفرض

هو الحد الأدنى من الصدقة

وقد قال تعالى:

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ (التوبة: ١٠٣)

كما أن الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة

هي الأسلوب العملي لإقامة مجتمع متعاون

وقد قال الإمام علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم

«**إن** الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنياؤه إن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً» رواه الطبراني

وقد فرضت الزكاة بمكة المكرمة أول الإسلام

وكانت مطلقة غير محددة القيمة

أو المال الذي تجب فيه

ولا مقدار ما ينفق منه

وإنما ترك ذلك لشعور المسلمين وكرمهم

وفي السنة الثانية للهجرة

فرض الله تعالى مقدارها في كل نوع من أنواع المال بالتفصيل.

وقد رغب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه بأداء الزكاة.

فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه قال:

« **إن** الله عز وجل يقبل الصدقات، ويأخذها بيمينه، فيربيها لأ كما يربي أحدكم مهره أو فلوه أو فصيله، حتى إن اللقمة تصير مث أحد» رواه أحمد والترمذي

كما كان الترهيب من منها، وقد قال تعالى:

• ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (التوبة: ٣٤- ٣٥)

الزكاة باللغة الاقتصادية هي

ادخار عند الله تعالى

واستثمار مضمون الربح عهداً منه عز وجل

والزكاة واجبة في أموال هي

الذهب والفضة، والعروض التجارية والزروع والثمار، وصداق المرأة،

تجرة العقارات المؤجرة، والحيوانات كالأبل والبقر والغنم، والمعادن.

ذلك إذا بلغت نصاباً محدداً لكل من هذه الأموال ومر عليها حول

كما أن الزكاة تعطى فقط لفئات محددة من الناس هم:

الفقراء والمساكين

- والعاملين عليها

والمؤلفة قلوبهم

- وفي الرقاب
- والغارمين
- وابن السبيل
- وفي سبيل الله

وذلك كما في قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِ
عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّ
ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٦٠)

إذا أراد المجتمع العربي والإسلامي أن يخرج من بؤرة الفقر وم
التخلف.

وأن يبدأ بمشاريع صغيرة ثم كبيرة

فعليه أولاً وقبل كل شيء

أن يبدأ بمشروع جمع الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية

فهذه أول خطوة لبناء مجتمع يقوم على الادخار والتعاون

تقضي على الجوع والفقر المدقع

تؤمن السكن والدواء لكل فرد

ثم نتحدث عن المشاريع

إذا لم نقضي على الجوع والفقر الشديد

ولم نستطع تأمين السكن والدواء

فهل يمكن إقامة مشاريع

وكيف يمكننا اقامة المشاريع أو أن نستفيد منها

وفي ظهرانينا فقراء ومساكين

لا نمد إليهم يد العون

بسلوب منظم مدروس

كنظـــام الـــزكاة

لذين يكفيهم ذل السؤال

فالزكاة هي أول خطوة عملية لبناء مجتمع متطور ومتقدم

ويمكن دراسة انشاء أجهزة خاصة تابعة للمسجد في كل حي

وبالتعاون مع البلديات

والشرطة

لاستيفاء الزكاة وانفاقها

ولن لا تدخل أموال الزكاة في أعمال التنمية أو البناء وغير ذلك بل

لى

لفقراء والمساكين والغارمين في الديون والمقطوعين في الطرقات

ولو لطريق في السفر ولا يملكون المال الكافي للوصول إلى مدنهم

وقراهم

هذا النظام سيقضي على الجوع والعوز الشديد والفقر المدقع

ومن ثم ستستطيع هذه المنطقة من العالم الوقوف على قدميها

والبدء بإعادة بناء اقتصادها

والخروج من التخلف

وبناء مستقبل أفضل

الفصل الثاني
معوقات الاصلاح الاقتصادي

تمهيـــد

قال تعالى :

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (هود،٦)

الخير على الأرض لا ينتهي

فقد كفل رب العالمين عز شأنه للناس رزقهم ومعاشهم

فالثروة في باطن الأرض وعلى سطحها لا تنضب

وفي البحر والمحيطات تزخر بأنواع كثيرة من المخلوقات والأرزاق

وما على الإنسان إلا أن يعمل ويبذل جهده لينال مأكله ومسكنه و
ورفاهيته

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى
عليه وسلم يقول:

« **ولو** أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير،
خماصاً وتروح بطاناً» رواه الترمذي، وقال حديث حسن. معناه نقلاً عن

تذهب أول النهار خماصاً أي ضامرة البطون من الجوع

وترجع آخر النهار بطاناً، أي ممتلئة البطون

والذهاب والرواح كناية عن العمل مع التوكل

وهذا يدل على أن العمل أمر أساسي

فوجود الثروة لا يكفي

بل لابد من الجهد الإنساني لإخراج هذه الثروة للمستهلك

ويبقى العمل جوهر الحياة الإنسانية وملاذها في عمليات التطوير
[illegible]ية وبلوغ الأفضل.

فالثروة أمر ساكن رغم غناها

ولكن الجهد الإنساني هو الذي يكسبها قيمتها الحقيقية

فحيث الجهد توجد الثروة

و كان العمل للجميع

من خلال التوازن الاقتصادي الحتمي عند أوائل الرأسماليين أمراً

فقد فشلت الرأسمالية في تحقيق العدالة الاجتماعية

كما فشلت الاشتراكية والشيوعية في فرض التشغيل دون حاجة
[illegible]سة للعمل

فغرقت في البطالة المقنعة أو غير المنتجة

من هنا لابد من إحداث هذا التوازن وهذا التشغيل كما في نظرية
[illegible] لاقتصادي جون مايناردكاينز

وذلك بإيجاد فرص العمل الحقيقي

العملية الاصلاحية الاقتصادية في العالمين العربي والاسلامي

جميع دول العالم الثالث

أجزاؤها مرتبطة ولا يمكن الفصل فيما بينها واقعياً

لكننا نتحدث عن أجزائها خلال البحث والدراسة وتتلخص بال

على البطالة

وإتاحة الفرصة للجهد البشري بأن يعمل

وهذا سيواجه عقبات تتواجد بكل أسف في أغلب المجتمع

العالمين العربي والاسلامي.

المعوقات أو العقبات هي:

١- **مساحة مدروسة من الحرية والأمان**

٢- **ضعف رأس المال**

٣- **المعوقات الاجرائية القانونية**

٤- **الرسوم والضرائب**

٥- **الفساد والرشوة**

٦- **البنوك الوطنية والتشغيل**

٧- **الأيدي العاملة**

٨- **أوضاع العمال**

١- مساحة مدروسة من الحرية والأمان

الجهد البشري لا يعمل ولا يبدع إلا إذا منح الثقة

وتوفرت له مساحة مدروسة من الحرية وقدر كبير من الأمان

فالدول التي تعطي الحرية للفرد بأن يعمل ويكسب

لابد لها أن تسبق إلى توفير الأمان والاستقرار، فلا يشعر بأنه مهدد

داخلياً بعدم انتشار الجريمة والسرقة والخطف والابتزاز، فهذه أمور

لو انتشرت تمنع المواطن عموماً من العمل

وللأسف يأتي التهديد أحياناً من أجهزة حكومية بسبب الفساد

فالحذر والترقب يبطئ العمل ويبقيه محدوداً

كما أن عدم استقرار الدولة بأن لا تتغير الوزارة كل حين أو أن يكون

هناك تنافس شديد بين الأحزاب السياسية إن وجدت

فذلك يؤدي إلى خوف المستثمرين من بلوغ هذه الأحزاب الحكم أو من

لا يقوم بالالتزامات التي توفر لهم الطمأنينة والسلامة

كما أن التهديد الخارجي للدولة

فضلاً عن الوقوع أو التدخل في أزمات دولية

ينعكس على العمل في الداخل

فيتزعزع الانتاج وتضعف سرعة العمل

الدولة يجب أن تكون مستقرة وأن تحيط نفسها بنسيج مدروس من

العلاقات الخارجية المتوازنة

التي تضمن الأمان لمواطنيها وبالتالي حريتهم في العمل واستمرارهم فيه وتطويره

كما أن الدولة يجب أن تعامل مواطنيها كالأم لأولادها تمنحهم ثقتها وحبها وبأنهم البناة الحقيقيون لهذاالوطن

٢- ضعف رأس المال :

لا ريب أن جميع الدول النامية أو أغلبها دول فقيرة

لا تملك المال

غير أن الشعب والأفراد يختزنون أموالهم خوفاً من المستقبل

ولو كانت قليلة. وبالرغم من قلتها كمدخرات

يمكنها إذا خرجت إلى النور والعمل أن يكون لها التأثير الاقتصادي

فجو الحرية يسمح لها بإقامة مشروع صغير

يتطور مع الوقت

وكما يقال: أقل من القليل أفضل من لا شيء

خروج هذه المدخرات إلى العمل هي البداية المتواضعة

والجيدة للاصلاح الذي ننشده

والمشروع الذي يبدأ بعمل صاحب المال فقط

سيكون قادراً بعد سنة على تشغيل اثنين أو ثلاثة أو أكثر

ولا نستهين إذا كان المشروع تجارياً أو صناعياً أو خدماتياً أو زراعياً

فالدول النامية تحتاج لكل جهد لديها ولكل مال مهما صغر شأنه

والمساعدة التي يمكن للدولة أن تقدمها بأن تقوم بإعفاء هذه المشاريع من

كافة الرسوم والضرائب مهما كانت

حتى تكاليف الترخيص بإقامة المشروع

والأفضل للدولة تحديد الرأسمال الأعلى للإعفاء أما المشاريع الكبيرة فيمكن أن تؤخذ منها الرسوم حسب رأسمالها ونشاطها

كما أن جو الحرية سيفتح المجال لمزيد من العمل وتشغيل الكثير من الناس العاطلين عن العمل

وبما أن أكثر من ٩٠٪ من المشاريع في العالمين العربي والإسلامي تعتمد على تشغيل الأهل والأقارب والأصدقاء

فسيكون التشغيل أسهل

كما أن ترك الدولة تدخلها للفصل في المشاكل التي قد تنشأ بين أرباب العمل وعمالهم في المراحل الأولى للاصلاح

سيساعد في سرعة تشغيل الناس

وعدم الالتزام بما تفرضه وزارات العمل وشؤون العمال من ضمان اجتماعي وغير ذلك من التكاليف التي ترهق كاهل رب العمل

كما يمكن للدولة أن توجه أصحاب المشاريع الصغيرة ذات الرأسمال الضعيف

عن طريق الدعاية والإعلان

إلى التعامل مع البنوك الوطنية التي سنتحدث عنها لتنمية معاملاتهم ومصارفهم

إيداعات هذه المشاريع الصغيرة والأفراد في البنوك الوطنية ستكون مدخرات التي ستستخدم في توسيع المشاريع الصغيرة أو إنشاء مشاريع أكبر عند مستثمرين آخرين

وكل ذلك سيساعد في المزيد للتشغيل والقضاء على البطالة

كما يمكن للدولة تحديد أماكن ومساحات معينة للصناعات المتشابهة حيث تقوم المشاريع الصغيرة

فمثلاً تقوم صناعة الأثاث السورية قرب دمشق في قريتين متقاربتين هما سأبا وعمورية

حيث تتجمع صالات العرض إلى جانب أماكن التصنيع للأثاث المنزلي و لمكتبي

كما تستخدم العمال والفنيين المهرة ونصف المهرة

وتبدو القريتان كمجمع ضخم

رغم رؤوس أمواله الصغيرة المتعددة والمتنافسة فيما بينها

ويضم أنواع الأثاث الفخم والمتواضع

وكما في مصر

تتجمع قرب القاهرة في المحلة الكبرى

مصانع النسيج بكثرة

قرب المزارع الواسعة من القطن

أما المصانع الثقيلة والقوية فستأتي تباعاً

وسيكون لها مجمعاتها وعمالها.

٣- المعوقات الاجرائية القانونية:

تواجه أكثر الدول العربية والاسلامية جملة من التعقيدات والمعوقات الاجرائية

التي تفرضها القوانين والإجراءات غير الضرورية

والتي تعرقل قيام المشاريع المحلية الصغيرة أو الكبيرة منها على سبيل المثال لا الحصر

تراخيص العمل

فعلى أي مستثمر بسيط يحتاج إلى ترخيص من الوزارة أو الجهة المختصة لإقامة مشروعه

في أي مجال كالمدارس أو المعاهد

أو صناعة بسيطة أو حرفية

هذه التراخيص غالباً ما يكون فيها من الشروط الكثيرة التي تعرقل البدء بالمشروع

هذه التعقيدات تجعل الاستثمار في هذه المجالات سرياً أو بدون ترخيص. وهذا يؤدي

إلى عدم تسديد أي رسوم أوضرائب أو مكوس للدولة

وإلى عدم تشغيل الأيدي العاملة بصورة نظامية

وعدم التقيد بدفع أجور مجزية للعمال

والتسويق سراً وبطرق معقدة قائمة على الثقة التامة مع التجار

وبقاء المشروع منكمشاً على نفسه

أي قيام سوق سوداء للصناعة والتجارة في كل المجالات

والخروج من هذا الوضع السيء يمكن للدولة أو الجهات المختصة بطرح
قوانين للعمل للمشاريع لتبدأ العمل أو للعمل بشكل قانوني

وتتضمن الاعفاء من التراخيص وشروطها المعقدة

والإعفاء من الرسوم والضرائب لمدة معينة حتى يبلغ رأس المال حداً
معيناً

أو يبلغ عدد العمال حداً معيناً كأن يكون ١٠ عمال أو ٢٠

أو أن يمر على بدء العمل عدد من السنوات

حينذاك يصبح على المشروع أن يؤدي ما يتوجب عليه من رسوم
وضرائب وغير ذلك

كما أن التراخيص في بعض الدول التي ينتشر فيها الفساد

تجعل من الرشوة شرطاً سرياً للحصول على الترخيص المطلوب

كما أن المفتشين من الجهة المختصة الرسمية يجوبون على المعامل-
التي تعمل بترخيص أو بدون ترخيص

يجعل المهمة الأولى لهم الحصول على الرشوة أو الإكرامية الدورية
لمواصلة السكوت عن التراخيص غير المعطاة

الإعفاء من التراخيص والإكتفاء بإذن فوري

هذا الإذن يتضمن عنوان المشغل أو المعمل أو المشروع يضمن استمرار العمل دون خوف

وينقله من العمل في السوق السوداء إلى العمل في النور

وهذا يجعله يشعر بالحرية فينمو ويتسع ويشغل المزيد من العمال

وسيتمكن من تحقيق أرباح إضافية

وسيكون هذا الربح ايداعاً في البنوك الوطنية أي مزيداً من الادخار

توجهه البنوك نحو مزيد من المشاريع والعمل

هذا من ناحية التراخيص كمثال، أما الشروط الأخرى التي تفرضها الدولة عادة على مواطنيها

فيجب التقليل منها قدر الإمكان بالتدريج منعاً للعرقلة التي تخيف المستثمر ورأس المال

كما تمنع المشاريع من التوسع والنمو فالقوانين غير اللازمة والتي تفرض دون حاجة شديدة لها التأثير السلبي وخاصة في المجالات الحرفية الصناعية والتسويقية

وفي التدريب المهني

والأعمال الزراعية والخدماتية

والجدير بالذكر أن هنالك العديد من الشروط الصحية والأمنية وضد الحريق والسلامة والكثير من الشروط التي يجب إعادة دراستها لأنها تعيق إقامة المشاريع وظهورها إلى النور

ولكنها بكل أسف تعمل بالسر

فالعمل سيقوم، رغم المعوقات ولكن ببطء دون أن يكون استثماراً ناجحاً سري بسبب المعوقات

كما أن المعوقات الاجرائية والقانونية

تقوم بعمل يصيب مقتلاً في الحركة الاقتصادية والمالية

حيث يلجأ أصحاب الأموال إلى إخفاء أموالهم

وهم مجبرون خوفاً على ضياعها في مشاريع خاسرة

أو سيلجأون إلى إخراجها من البلد بصورة غير قانونية للعمل في بلد آخر تضمن لهم الربح

وبالطبع لن ينفع مع هذه الدولة

طلب الاستثمارات الأجنبية للعمل فيها

فكيف سيلبي الغريب هذا الطلب

وأبناء البلد يهربون بأموالهم إلى الخارج

لا ريب أن المعوقات الاجرائية والقانونية أمر حساس جداً

فتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي واجب لا يمكن التخلي عنه

لكن يجب أن يكون مدروساً بعناية شديدة

٤- الرسوم والضرائب

لا شك أن هنالك أهمية كبيرة أن تحصل الدولة من الشعب عن المكوس والرسوم والضرائب

لأن هذه في الواقع المصادر الحقيقية لدخل الدولة لتنفق منها عن أجهزتها

ولعل هذه المصادر تكفي الدولة إذا كانت مهمتها إقامة العدل والنظام

أما الدولة الآن فلديها من المهمات ما يصعب على هذه المصادر الضرائب أن تلبيها

ولكن الدولة حين تأخذ دور المستثمر والقيام بعمله وتستأثر به تنافسه في الاستثمار

فإن انتاجها لن يكون ذا ربح وفير

كما أنها بذلك تنافس عمل المواطن في الاستثمار وليس ببعيد أن تضع له العراقيل

فيغدو فعلها هذا سلبيا إلى حد كبير من ناحيتين.

فلن تستطيع تحقيق الربح الذي تريد لأنها كما تزعم لا تريد الربح بل تقديم خدمة عامة

كما أنها تحرم الوطن من السعي والتوسع

كما تحرم المواطن من تحصيل الضرائب والمكوس العالية

في المرحلة الأولى لبداية عملية الاصلاح الاقتصادي

أرى أن تستغني الدولة عن تحصيل الضرائب وغيرها من المشاريع الصغيرة

ولتكن المرحلة الأولى خمس سنوات من بداية كل مشروع

وبالطبع ستحصل الدولة على الضرائب من المشاريع الكبيرة المتواجدة فعلاً في السوق

أما المشاريع الصغيرة القائمة

فعلى الدولة إزاحة كل ما يثقل كاهلها لتعطيها القدرة على الانطلاق بثقة أكبر نحو التوسع.

وأن تعتبرها وكأنها مشروع صغير في بدايته

وكل ذلك حسب ما سيراه خبراء وضع الخطط الاقتصادية في النمو وإعادة الثقة

كما أن على الدولة أو الجهة المختصة أن تضع ميزات وشروط المشروع الصغير الذي تنطبق عليه المواصفات

من حيث رأس المال وعدد الأيدي العاملة، لإعفائه من الضرائب ونكوس

فهي معرقلة لعمله

في حين أن الإعفاء هو تشجيع كبير لهذه المنشأة

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه

من أين تحصل الدولة على دخلها ومن أي مال تنفق؟ إن لم تقتطعها من الضرائب

الجواب سيكون واضحاً حين نبحث النقود والبنوك والتشغيل

٥- الفساد والرشوة:

الآفة المضنية في الآلة الاقتصادية بل في المجتمع هي ـ ـ

وتبدأ الرشوة بالخجل والحياء في اظهارها

أما إذا استشرى الفساد، فإن الرشوة تصبح لا حياء فيها والعياذ

وحقاً من حقوق كل من يملك طرفاً ولو بسيطاً جداً

من الجهة التي تنفذ الاجراءات والقوانين

وتصبح الرشوة وكأنها الزيت الذي يجعل الأمور تسير وفق مص
الراشي صاحب المصلحة

بعد ما يؤدي ما يتوجب عليه للمرتشي

أما إذا كانت الرشوة، لا تأتي من ضعف من خلق أو ضمير، كما
نفسه المرتشي

ولكن للحاجة كما يدعي

حيث أن أجره في وظيفته لا يفي بمتطلبات حياته

فالمصيبة بذلك أكبر بكثير لأنها جمعت

قلة الحياء مع قلة المال.

كيف نقضي على الرشوة؟

أول ما يتبادر للذهن أن القضاء على الرشوة هي

في تصيد المرتشي، وإلقاء القبض عليه

وأن نضع أيدينا على أمواله وأن نسأله

من أين لك هذا؟

ثم نضعه في السجن جزاء ما اقترفت يداه

لا ريب أن الحل هو ما ذكرت

لكنه حل قاصر

لأن بقية المرتشين لن يقلعوا عن الرشوة

ولن نتمكن من تنظيف المجتمع من الرشوة

لأنهم ظنوا أن المرتشي الذي قبض عليه

واكتشف أمـــره

لم يكن ذكياً بالقدر المطلوب منه

فيتبعون وسائل «أذكى» في القيام بالرشوة

أما إذا أحسنا النية بأن المرتشين هم أناس مرضى وغلبهم الفقر وأضنتهم الحاجة وأن علينا مساعدتهم

فالمساعدة الحقيقية هي رفع أجورهم وتأمين كفايتهم

وإذا لم نستطع، فإن حرية المستثمرين في العمل

ستمكن من إيجاد فرصة عمل لهؤلاء ليعملوا بشرف وأمانة

ونيل ما يستحقونه أو ما يكفيهم

ملاحقة المرتشين وتصيدهم ومعاقبتهم

أمـر لابـد منـه

أما إيجاد العمل لهم

فهي عملية لن تأتي بين عشية وضحاها

بل لابد أن تأخذ وقتا

فإذا كنا حددنا فترة خمس سنوات لبدء تحصيل الضرائب من المشار
الصغيرة.

فإننا بعد هذه الخمس سنوات سنفتش عن المرتشين

و لن نجـد منهم إلا القليل، وخـاصـة أن الدولة تكون قـد أغلقت أبو
الرشوة أمامهم

وذلك حين قـامت بتـجـمـيـد الـكـثـيـر من الاجـراءات التي تعـيق عـم
المواطن

هذه الاجـراءات التي يدفع المواطن بسـببـهـا الرشـوة للمـفـتـشين ف
الجهات المختصة

٦- البنوك الوطنية والتشغيل:

البنوك في العالمين العربي والإسلامي، لا تعمل كمثيلاتها في الدولة المتقدمة

ولما كانت البنوك مؤسسات ربحية

فيجب أن نعذرها

لأنها لا تقوم بالعمل الأساسي للبنك

بالطبع العمل الأساسي للبنك هو تقديم مدخرات المودعين إلى المستثمرين لتشغيلها

وبالتالي يساهم البنك مساهمة فعالة باعمار البلد اقتصادياً

لكن الاستثمار أو وجود المستثمر الناجح والذكي هو شبه نادر في هذه المنطقة من العالم

وبالطبع سيعلن البنك خسارته وافلاسه إذا تجمعت لديه أموال المودعين ولم يستثمرها

ويضطر البنك حينذاك إلى إيداع أمواله في الخارج وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا

وهي البلاد ذات التنافس الاستثماري في كل مجال

وبذلك يضمن هذا البنك حصوله على الفوائد والربح

ولكن لماذا لا يخاطر البنك بتسليف صغار المستثمرين من أبناء الوطن

بعد ذلك سينمو حجم التسليف الوطني أو الادخار كمجموع

على الدولة هنا أن ترغم البنوك الوطنية على تخصيص نسبة مع
من إيداعات المدخرين

لتوجه إلى المستثمرين داخل الدولة

وأن تزداد هذه النسبة تدريجياً حسب أرباح البنك

وبالتالي لا مانع أن يضع البنك أمواله في دولة أخرى ليضمن ال
الأدنى من الربح

كما يمكن الاستفادة من ايداع المدخرين في البنوك بأن الدولة تستط
أن تحصل على نسبة من فوائد هذه الايداعات

بدلاً من الضرائب التي كانت ستأخذها من المشاريع الصغيرة

بعد أن تكون قد أعفتها من الرسوم والضرائب تشجيعاً لها وتسه
لعملها

كما أن افتتاح فروع للبنوك الوطنية في المناطق والأحياء

ستسهل أمام المؤسسات والمشاريع الصغيرة والأفراد من التعامل
البنك وايداع الأموال مهما كانت قليلة في البنوك

وتحويلها إلى مدخرات ذات نفع

إن وجود البنوك ضرورة لازمة للاستثمار والتشغيل

ولابد من منحها الثقة

حتى نلمس القضاء على البطالة لمس اليد

ويواجه البنك معارضة شديد في العالمين العربي والاسلامي

لاعتقاد الكثير منهم بأن البنك ما هو في حقيقته إلا الربا الذي حرمه الله تعالى

مع أن مقارنة البنك بالربا مقارنة مجحفة جداً للبنك

فالربا هو كسب المال لقاء دين

أما البنك فهو أقرب إلى المضاربة أو المشاركة فالبنك همزة الوصل بين المدخرين والمستثمرين

هو يقوم كالشركة بين اثنين أحدهما يملك المال

والثاني يملك التعب والخبرة في العمل

ويقتسمان الربح بنسبة يتفق عليها

فالربا خطأ في المقارنة

والربا وسيلة الجشعين والطماعين

أما البنك فهو وسيلة التعاون بين المدخر الذي لا يجيد صنعة أو مهنة معينة

وبين آخر لديه المهنة وليس لديه المال

فأي اجحاف للبنك في خطأ تشبيهه بالربا

وأي خسارة يقع فيها العالم العربي والاسلامي

إنها خسارة اقتصادية مالية كبيرة

أن لنا أن نفهم حجمها وأبعادها

في مجال المال يجب الكلام عن جذب الاستثمارات الخارج
إلى بلادنا

هذه لا ريب مهمة جداً

لأن الاستثمارات الخارجية تعني الاستثمارات الكبيرة والضخمة

هذه الاستثمارات لن تقدم حلاً للبطالة

لأن الاستثمارات الكبيرة تحتاج إلى الأيدي العاملة المدربة

وهذه غير موجودة في العالمين العربي والاسلامي إلا بشكل جز
وهذه لا غبار على قدرتها على إيجادها العمل في الاستثمارات الخارج
أو في المشاريع الوطنية الصغيرة والكبيرة

الاستثمارات الأجنبية يمكن قيامها بتنفيذ مشاريع تقوم الد
بالاعداد لها

أما تشغيل العمالة التي لا تعمل فلن يكون إلا بتشغيل المؤسس
والمشاريع الصغيرة وتشجيعها

٧- الأيدي العاملة:

يتركز الاصلاح الاقتصادي على تشغيل الأيدي العاملة، والتقليل من حدة البطالة

وهي منتشرة في العالمين العربي والاسلامي ومن ثم القضاء عليها تدريجياً

وهذا يعني أن لا تصبح ظاهرة عامة

فلابد من وجود الكثيرين ممن يبحثون عن عمل ولكن ايجاد العمل لن يكون معضلة أو صعباً أو مستحيلاً

كما هو الحال عند انتشار البطالة

وإذا استطعنا تأمين مساحة من الحرية وقدراً من الأمان. ومن ثم تحويل المدخرات

إلى رؤوس أموال جديدة في حقول الاستثمارات

وإذا خفضنا من حدة المعوقات القانونية والاجرائية

وانتشرت المشاريع الصغيرة

فإن تشغيل الأيدي العاملة بعيداً عن الفساد والرشوة

يصبح نتيجة متوقعة إن لم تكن حتمية

التشغيل مع مساحة الحرية لرب العمل لا يعني أن يكون تعسفياً

ولعل المنافسة بين المشاريع ستجعل التعسف وحرية انتقال العمال من مشروع إلى مشروع

ضماناً لاحترام حقوقهم

ولا يعني ذلك أن لا تتدخل الدولة نهائياً

بل لابد من وضع شروط عامة لكلا الطرفين

العامل ورب العمل:

فما هي حقوق العامل، كأدنى ما يمكن تأمينه والحرص عليه

- دفع الأجر المناسب

وذلك عند نهاية الشهر أو الأسبوع حسب اتفاقهما

وذلك امتثالاً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم:

«**أعط** الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»

ويجب على الدولة - وهذا ما تقوم به أكثر الدول العربية والاسلامي

- تحديد الحد الأدنى للأجور

والذي يؤمن للعامل حاجاته الضرورية

التي لا يستغني عنها كالمأكل والمسكن والدواء وغير ذلك.

والجدير بالذكر أن الحد الأدنى للأجور قد مر بتاريخ طويل

فقد عرف العمل بالأجر منذ غابر الأزمان. لكن الصفة القانونية تعرف إلا مع الثورة الصناعية في انكلترا عام ١٦٤٨

وعانى العمال في أوائل النظام الرأسمالي من تدني الأجور

فقد مارس هذا النظام ظلمه على العامل وأعطى تحديد الأجر لرب العمل حيث لم يكن يفي بكل المتطلبات

لكن العمال وأصحاب الضمائر الحية من أرباب العمل

قد ساعدوا في إعطاء العامل الأجر المناسب

وقد تم وضع فكرة الحد الأدنى للأجور في النظام الرأسمالي

كما أن الشيوعية والاشتراكية قد دعتا لانصاف العامل بتأمين العمل والأجر المناسب

غير أن ارتجالية وضع الحد الأدنى للأجور

جعلت من هذا الأجر محدوداً جداً لا يفي بمتطلبات العمال

إن ظلم الرأسمالية وتعسف الاشتراكية والشيوعية قد جاروا بشكل كبير على أوضاع العمل والعمال

ولذلك لابد للدولة أن تضع حداً أدنى للأجور

وأن تعاود دراسة هذا من حين لآخر

حسب القوة الشرائية للعملة

وأن لا تترك هذا الأمر بين أيدي أرباب العمل واتفاقهم مع العمال

- **تحديد ساعات العمل:**

تحديد ساعات العمل أمر مهم جداً للعامل

ولا تقل أهميته بالنسبة لرب العمل

أما بالنسبة للعامل فتتركز فائدته بأنه سيجد وقتاً كافياً للراحة

والالتفات إلى أفراد أسرته وتأمين متطلباتهم

فيعود في اليوم التالي إلى عمله نشيطا

وقد كانت في النظام الرأسمالي مشكلة يواجهها العمال بضراوة

فرب العمل يشترط أن العمل يجب أن يأخذ حده انطلاقاً من حا
العمل

فلا يرتاح العامل إلا مع انجاز العمل

وكان العمال ينامون غالباً في المعامل أو في أكشاك قربها

ويواصلون الليل بالنهار وهم يعملون

لكن العمال أنفسهم وبعض أرباب العمل كانوا لا يرضون بذلك،

وكان لابد من تحديد ساعات العمل

وتقسيمها بين الليل والنهار حسب نوع العمل

كما قامت الشيوعية والاشتراكية بتحديد ساعات العمل

كما عنيت جميع الأنظمة فيما بعد بتحديد العطلة الاسبوعية واق
ساعات العمل الاضافي بأجر أعلى من ساعات العمل العادية

أما فائدة تحديد ساعات العمل بالنسبة لرب العمل

فذلك لمعرفته حجم انتاجه في اليوم

ومقارنة انتاج الأيام بعضها بعضاً

كما يقوم بدراسة الانتاجية والجودة بدقة أكبر

وبالطبع فإن تحديد ساعات العمل في العالمين العربي والاسلامي -
متبع ولا غبار عليه

الجو المناسب في العمل:

من حق العامل أن يجد في عمله جواً من الراحة والطمأنينة فيما بينه
وبين زملائه وفي المعمل بذاته

فالعمل في الجو البارد سيؤثر على صحته كما سيصيبه بالتعب
والازعاج خلال يوم طويل من العمل

وهنا يجب على رب العمل إيجاد الجو المناسب في الحر والبرد
والضوء الكافي والإنارة

ونظافة المكان وتهويته وتأمين أسباب السلامة

وقد كانت هذه الأمور مهملة في بداية النظام الرأسمالي

الذي تحسن الحال فيه شيئاً فشيئاً

وقد تغير النظام الرأسمالي كلياً . بعد أن تأثر وأخذ من النظريات
الاشتراكية

وأصبح نظام العمل الحالي المعمول به في أكثر دول العالم

هو مزيج من القوانين التي تحرص على إقامة العدالة الاجتماعية

الحوافـــز:

من حق العامل. ومن حق رب العمل، أن يبادر رب العمل إلى تحديد

مقدار الحوافز والجوائز لكل عامل نشيط

فالمتفوق يجب أن ينال مكافأته

أما المقصر فلابد من التغاضي عنه وتقديم النصح له وتدريبه ح
يصبح عاملاً نشيطاً ومنتجاً

هذه الحوافز هي التي تزيد من الانتاج وتؤمن الربح الأكثر لرب العم

وهي ما يفتح الباب أمام تشغيل المزيد من العمال

حقـوق رب العمـل:

إن حق رب العمل بعد أن يؤدي حق العامل من الأجر وتحديد ساع
العمل وتأمين جو مريح وتقديم الحوافز الجيدة

أن يؤدي العامل بدوره ما يتوجب عليه من عمل

وعليه الاتقان والاخلاص والتقيد بالنظام وأن يتمسك بالهدوء

وعدم أثارة المشاكل مع زملائه

وأن يعمل جاهداً لزيادة الانتاج

هذه الأمور هي التي تبقيه في العمل وتجعله يستمر فيه حتى يص
وكأنه جزء من المعمل.

ويشعر رب العمل معه وكأنهما صنوان لا يفترقان أبداً

وأن ما بينهما من مصالح وروابط لا تنفصم عراها

الأيدي العاملة من حيث التدريب:

الأيدي العاملة ليست سواء من حيث التدريب

منهم من لم يعرف التدريب أبداً

ومنهم من تخرج من معهد تدريبي

ومنهم من هو أمهر من غيره نشاطاً وذكاء

ويميز الاقتصاديون بين العمال غير المدربين

والعمال المهـــــرة

والعمال نصف المهرة

ويمكن القول بأن العمال غير المدربين بين عمال العالمين العربي والاسلامي هم الكثرة

ويليهم العمال نصف المهرة

ويأتي في النهاية العمال المهرة

أي أن العالمين العربي والاسلامي يشتكي من عجزه عن تأمين العمال المهرة المدربين تدريباً جيداً

ولو فتش أي مشروع عن عمال مهرة فلن يستطيع أن يعين جميع عماله منهم

ولن يقيم مشروعه

هنا لابد من تعيين العمال من الفئات كلها

ولو أن مشروعاً صغيراً يضم خمسة عشر عاملاً فسنجد

ثلاثة من العمال المهرة

وخمسة من العمال نصف المهرة

وسبعة من العمال غير المدربة

وبالطبع لن يتوقف رب العمل عن القيام بمشروعه لأن هذه الوض
فيما بين العمال

ستتغير بعد ستة أشهر أو سنة

وسيصبح لديه عمال مهرة ونصف مهرة لأن العمل بحد ذاته هو تدر
متواصل وجدي

فالعمال يدربون بعضهم بعضاً

أما إذا عين رب العمل عمالاً كلهم غير مدربين

فبالطبع سيفشل هذا المشروع

وهنا فإن على المشاريع الصغيرة والكبيرة في العالمين العر
والاسلامي

عدم التأخر عن تعيين العمال من جميع الفئات

ولن يكون الانتاج كما يريد رب العمل من حيث الجودة في المر
الأولى

ولكنه سيصبح بمستوى جيد يتقبله السوق بكل ترحاب

تشغيل الأيدي العاملة من الأطفال:

كان النظام الرأسمالي في بدايته لا يتوانى عن تشغيل الأطفال بنين وبنات

بأجور زهيدة وساعات طويلة من العمل

مثلهم في ذلك مثل الكبار

وهذا بالطبع ظلم وتعسف كبيران بحق الطفولة

فبعد أن سرق منهم طفولتهم وبراءتهم

زج بهم في أتون العمل طمعاً في ربح زهيد

ولا ريب أن هذه وصمة عار على جبين الرأسمالية لن تمحوها

أي قوانين تحاول تنظيف الوجه الرأسمالي مما علق فيه

فالأطفال هم شباب المستقبل وعماد قوته

ومن حقهم أن ينعموا بطفولتهم وأن يتجهوا إلى العلم والتحصيل الدراسي والتربية الجيدة.

وأن ينالوا القسط الوفير من الغذاء والرياضة والعناية بهم صحياً وأخلاقياً.

ولذلك تحرم القوانين في جميع الأنظمة في العالم تشغيل الأطفال

غير أن هذه المشكلة على صعيد الواقع مازالت قائمة. وقد تعدتها إلى

استغلال الأطفال في أمور شتى.

كبار السن:

كما أن تشغيل كبار السن أمر يشغل البال

فمن هو الرجل الكبير الذي لا يقدر على العمل

هل هو ذو العمر الكبير وإن كان فيه بقية من نشاط

هل نتركه يعاني من الفراغ

إن تحديد سن التقاعد أمر مهم جداً

ولكن ألا يجدر بنا تشغيل القادر منهم على العمل

إن المشاريع الصغيرة والكبيرة يمكن أن تشغل كبار السن بما يتلاءم أوضاعهم الصحية

للاستفادة مما يجيدونه

المـــــــرأة:

أما المـرأة، فهي ليست غريبة عن مجال العمل في المشاريع كعاملة وموظفة

وقد أثبتت نجاحاً وتفوقاً

كما عانت مثل الرجل من مساوئ النظام الرأسمالي في بدايته و النظام الاشتراكي والشيوعي في تعسفه

وهي الآن كالرجل تماماً

جنبـاً إلى جنب

تعمل وتنال الأجر المناسب

وقـد نالت حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية

لكن المرأة في العالمين العربي والاسلامي

لهـا وضع خـاص

يجب التحدث عنه وعن عملها بصفة خاصة

الفصل الثالث
المـــــرأة والعمـــل

يظن المطالبون والمطالبات بحرية المرأة وحقوق المرأة

بأن للمرأة حق العمل

وهم يطالبون به وكأن المرأة مخلوق لا يعمل

مع أن الواقـع منـذ العصور الحجرية والبرونزية يدل على أن المرأة كانت تعمل

ولعلها تعمل أكثر من الرجل

وقد كانت مهنتها الأساسية العناية بالبيت والزوج والأطفال

وعليها أيضاً العمل في الحقل الزراعي مع زوجها

كما قامت في الأعمال الأخرى في العمارة والتجارة والحدادة جنباً إلى جنب الرجل

كما أنها شاركت في الحروب والقتال

غير أن نسبة الرجال في العمل أكبر من نسبة النساء

بنسب متفاوتة من مجتمع لآخر ومن زمن إلى زمن

المرأة نصف المجتمع:

لما كان الرجل نصف المجتمع فالمرأة نصفه الآخر

ولها ما يوازي الرجل من حقوق وواجبات

ولا غنى لأحدهما عن الآخر

كما أنهما نصفان ليسا ضدان بل متعاونان في أمور الحياة

يجمعهما الحب والمودة والاحترام

وإن اختلفا. فهذا الاختلاف سيشحذ همتهما لحب أشد ومودة أعم واحترام أكبر

المرأة الغربية انطلقت في المجتمع

ونالت حريتها وحقوقها

وتشعر أن حياتها عادلة ومنصفة

وتعمل الآن في جميع المهن والمناصب

كما أنها مسؤولة عن نفسها

ولا سلطة لأحد عليها.

الأسرة أول خلية في المجتمع الاسلامي:

المرأة في المجتمعات العربية والاسلامية لها وضع مختلف

ففي المجتمعات الغربية

هنالك فكرتان تختلف فيهما هذه المجتمعات

أيهما الأساس أو الأولى بالرعاية

الفـرد أم المجتمـع

يرى الرأسماليون بأن للفرد حقوق يجب أن تكون أولى بالاحترام

فحريته وإرادته وحقوقه قبل كل شيء

في حين يرى الشيوعيون والاشتراكيون أن للمجتمع الحق في تأمين مصالحه ومصالح الأفراد كمجموع

مثلاً ترى الرأسمالية بوجوب تأمين سيارة لكل مواطن

في حين ترى الاشتراكية تأمين حافلة لنقل كل من يشاء من أفراد المجتمع بين مواقف محددة

إلى جميع مناطق المدينة أو الدولة بأجر محدد

أو أن الرأسمالية تسعى لتأمين حديقة لكل منزل

أما الاشتراكية فتسعى لتأمين وجود حديقة عامة لجميع أبناء الحي

الواقع أن كلا الفريقين على صواب.

فالفرد يجب أن يتمتع بحرية معقولة ومدروسة

كما أن للمجتمع حقوقاً يجب أن لا نستهين بها

أما الدين الاسلامي فمع تقديره للفرد وللمجتمع على حد سواء

ويعطي لكل منهما حقوقه

إلا أن لديه خلية ثالثة لها أهمية كبيرة

ألا وهي الأسرة

وتتألف من الأم والأب والأولاد

وهنالك أخلاقيات إسلامية لا يمكن التهاون بها أبداً. وتحت أي ظرف

فطاعة الوالدين

هي من أهم عناصر تكوين الأسرة وثباتها

وقد قرنها الله تعالى بعبادته حين قال:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ **(الأسراء:٢٣)**

وطاعة الوالدين. أول ما تعنيه تماسك الأسرة فيما بينها

وقلما يستمر خلاف أخوين من أسرة واحدة إذا كان أحد والديهما ع
قيد الحياة

كما أن طاعة الوالدين لا نقاش فيها

فرغبتهما وتحقيقها تأتي في الدرجة الأولى قبل المنطق والع
و لعواطف

وكما أوجب رب العالمين طاعة المرأة لزوجها

فلا شيء يمنع أن يطيع الرجل زوجته وأن يحقق رغباتها

أي أن الطاعة بين الزوجين متروكة لاتفاقهما

القانون يقف عند حدود البيت:

ويجب التمييز بين الأسرة الغربية غير المتماسكة

والأسرة المسلمة

إن القانون الاسلامي ترك مساحة كبيرة لتفاهم الزوجين.

ووقف عند عتبة البيت

فقد اهتمت الاجراءات الغربية في فصل الخلافات بين الزوجين

فللزوجة حقوق وللزوج حقوق وللأولاد حقوق

يمكن الادعاء فيها أمام القضاء.

فلو أن زوجين تركا أولادهما في البيت وذهبا في زيارة.

وشعر الجيران بأن الأولاد وحدهم

يمكن الادعاء أمام القضاء باهمال الوالدين

وبمعاقبتهما بحرمانهما من واجب تربية أولادهما وهذا ترف في المحاكم غير محمود

إن الغربيين لا يعتبرون الوالدين أكثر إخلاصا واهتماماً

ولا يستحقان المزيد من الثقة

وهذا ما يجعل الأسرة لديهم مهلهلة لا ثبات فيها

أما في الاسلام

فقد جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم واشتكت أن زوجها صفعها

وطلبت أن تمارس حقها وأن تقتص منه وتصفعه

عملاً بالآية الكريمة

﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ . . . وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ . . .﴾ **(المائدة،٤٥)**

فطلب النبي صلى الله عليه وسلم باحضار الزوج.

وأقر الرجل بفعلته . وسأل:

ما العمل يا رسول الله

فقال عليه الصلاة والسلام

لا أرى إلا الكتاب

أي أن تصفعه زوجته كما صفعها

فطلب الزوج بالأذن أن يؤجل تنفيذ الحكم ورضيت الزوجة بالتأجيل. وذهبا

وما كادا يذهبان. حتى ناداهما مناد بأن عودا للنبي صلى الله عليه وسلم

فقد نزل بهما الوحي الإلهي،

ونزلت الآية الكريمة. والتي فيها

﴿ وَاضْرِبُوهُنَّ ﴾ **(النساء:٣٤)**

أي أذن رب العالمين بضرب الزوجة، وهذا يعني امتناع تنفيذ طلب الزوجة بالقصاص

أي كما يقال حديثاً في المحاكم:

رفضت الدعوى

من حيث الواقع داخل البيت يضرب الرجل زوجته. دون أن يصل ضربه إلى حد الجنحة أو الجريمة

لكن الزوجة أيضاً تستطيع بدورها أن تضربه أو تؤذيه أذى لا يصل إلى حد الجنحة أو الجريمة

كما يمكنها طلب الطلاق أو الخلع

وذلك يعني أن المرأة لن تعدم الوسائل التي توازي وسيلة الضرب عند الرجل

وخاصة أن ضرب الزوجة ليس حقاً للرجل، وليس عليه إعادة تربيتها

بـل ضربها يدل على سوء أخلاقه

ويبقى أن القانون يقف عند باب المنزل

فالرجل وزوجته قادران على تحمل المسؤولية معاً

وإن لم يستطيعا، فيمكنهما التفرق

وتبقى الأسرة المسلمة أشد تماسكاً

وتشكل خلية رئيسية في المجتمع

تعـدد الزوجـات:

قال تعالى ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ **النساء- ٣**

هذه الآية القرآنية الكريمة تدحض أي قول بأن الدين الاسلامي

لم يعط الرجل الأذن بأن يتزوج أربع نساء

حسب ما يطيب له

دون عذر أو سبب أو حاجة خاصة

وقال تعالى أيضاً : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾

وذلك في نفس السورة بل نفس الآية الكريمة (النساء-٣)

وهذه الآية الكريمة تؤكد على شرط العدل والذي لن يتمكن الرجل من تحقيقه

وأن الالتزام بزوجة واحدة هو المطلوب

تعدد الزوجات أو الابقاء على زوجة واحدة

باب مفتوح للنقاش

ومن أقر بتعدد الزوجات فهو على حق

ومن التزم بزوجة واحدة فهو على حق

ولكن إذا راجعنا تطبيق الآيتين الكريمتين فسنجد أن الرجل في الجاهلية. كان يحق له أن يتزوج ما يشاء من النساء

دون تحديد لعدد معين

وكان التطبيق

أن من كان لديه أكثر من أربع زوجات قام بتطليق ما هو زائد على الأربعة

في حين من كان متزوجاً واحدة أو اثنتين، وقادر على الزيادة

لم يؤمر بزيادة العدد حتى أربع

وهذا يعني أن الحلال أن يتزوج أربعاً أو أقل

كما أن الأسرة عموماً تتألف

من الزوج والزوجة والأولاد

أو من الزوج وعدة زوجات والأولاد

وأرى أن مشاكل الأسرة ذات الزوجات الأكثر من واحدة

أكثر من مشاكل الأسرة ذات الزوجة الواحدة

وأرى أن التقليل إلى أربع زوجات شرعاً

ما هي إلا خطوة لعملية تدريجية حتى يصل المجتمع إلى الزوجة الواحدة

وليس الابقاء على تعدد الزوجات

ويمكن طرح قضية أخرى للمقارنة والاستنتاج

هي الرق أو العبودية

فالرق لم يحرم في الاسلام

لكن الاسلام شجع على القضاء عليه بالتدريج

واعتبر ذلك من أفضل أعمال البر والتقرب إلى الله

فك رقبة أو إعتاق العبد أو إعطاؤه حريته

ولا يستطيع أي مسلم القول بأن العبودية أو الرق حلال

بحجة أنه لا يوجد دليل أو نص يؤكد حرمته

وفي الزواج

أعتقد بأنه سيأتي اليوم الذي يأنف الرجل من أن يتزوج بأكثر من واحدة

الزواج بواحدة يجعل الأسرة أقدر على مواجهة صعاب الحياة

وأعود فأقول: إنما هذا رأي

وليس على البشر التشريع فيما أحله الله تعالى

وباب النقاش في هذا الشأن ما زال مفتوحاً

فالآيتان الكريمتان صريحتان.

عمل المرأة حق لا نقاش فيه:

لم يأمر الاسلام المرأة بالعمل

بل على أبيها أو أخيها أو زوجها أو ابنها

أو من له الحق بأن يرثها أولاً بأول

أن ينفق عليها ويعولها

كما أن الإسلام لم يمنع المرأة من أن تعمل

وفي الإسلام قبل أي دين أو حضارة انسانية أخرى

للمرأة ذمة مالية خاصة بها لا يشاركها فيها أحد

وكما ورد في مجلة «المجلة» في العدد ١١٧٠

فقد عملت المرأة المسلمة منذ فجر الاسلام

قاتلت مع المجاهدين في غزوات النبي صلى الله عليه وسلم كنسيبة الخزرجية رضي الله عنها

وفي الفتوحات الاسلامية كخولة بنت الأزور

كما داوت الجرحى

وعملت في التجارة والوظائف الحكومية

فقد عين عمر بن الخطاب رضي الله عنه سيدتان في وظيفة الحسبة وهي مراقبة الأسواق ومنع الغش التجاري والتطفيف في الميزان

وهاتان السيدتان هما

- الشفاء بنت عبدالله بن أبي حثمة، على سوق المدينة المنورة

السمراء بنت نهيك الأسدية، على سوق مكة المكرمة

كما أن للمرأة المسلمة مواقفها السياسية

كأم المؤمنين حفصة بنت عمر

وأم المؤمنين أم سلمة

أما عائشة بنت أبي بكر أم المؤمنين، وكانت في قمة نضجها الفكري العقد الرابع من العمر

وقد تربت على يد سيد الخلق صلى الله عليه وسلم

وتخرجت من مدرسة الفضائل والمناقب

فقد قادت فريقاً من المسلمين من بينهم

- طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

- الزبير بن العوام رضي الله عنه

وهما من العشرة المبشرين بالجنة

وأحد الستة في خلافة النبي بعد عمر

في معركة الجمل

ولم تكن قيادتها أسمية أو رمزية

وإنما كانت قيادة ميدانية فعلية

وقد ذكر المؤرخون المسلمون كالطبري وابن الأثير الفريقين المتحاربين:

أصحاب علي

وأصحاب عائشة

واتخذت المعركة اسم معركة الجمل إشارة إلى جملها (عسكر)

وكان يقتل عند خطامه خيرة الرجال

وكان من يمسك بزمام الجمل لا يجد ما يقوله للقائدة المهيبة آنسب من:

يا أماه مريني بأمرك

وكانت تنظر إلى يسارها وتنادي:

من القوم عن يساري

فيجيبها الرد: بنوك الأزد

فتقول: يا آل غسان حافظوا اليوم على جلادكم الذي كنا نسمع به

وتقول لمن عن يمينها: من القوم عن يميني؟

وهكذا...

وقد أقرت أم المؤمنين عائشة بعد ذلك عدم صواب خروجها على علي رضي الله عنهما

كما لم يكن الإمام علي والصحابة رضي الله عنهم أقل ندماً على تورطهم جميعاً

أما أن أحداً لم ينكر على عائشة رضي الله عنها اشتغالها بالعمل السياسي والعسكري

بل وقيادة جيش كبير، جله من الصحابة الكرام رضي الله عنهم جميعاً.

ومما لا ريب فيه أنه لا يمكن لأحد أن ينكر حق المرأة في العمل

ولكن يجب القول بأن الاسلام قد شجع المرأة على التزام بيتها والعناية بزوجها وأولادها

ولها أجر عظيم عند الله تعالى

لا .. لعمل المرأة:

حقاً المرأة نصف المجتمع ومساوية للرجل، ولها حق العمل.. لا خلاف في كل ذلك

ولكنني ومن وجهة نظر تربوية أسرية، واقتصادية

أتمنى على المرأة المسلمة أن تلتزم بيتها

فالمجتمع لا يأمن على نفسه ومستقبله إلا إذا قامت المرأة بتربية أبنائها واعتنت ببيتها

عملها خارج المنزل لفترة طويلة سيؤدي إلى تفكيك الأسرة. وعدم صلاح أفرادها

وإن نجحت بعض السيدات في الجمع بين عملهن داخل البيت وخارجه

فلابد أنها مرهقة وتعبة دون حاجة ماسة

كما أن الرجل حين تخرج زوجته أكثر النهار من المنزل للعمل فسيفكر بتعدد الزوجات

وهذه خسارة لا ترضاها المرأة أي امرأة

والأهم في هذا البحث السبب الاقتصادي للتأكيد على تشجيع المرأة للعمل داخل منزلها، ويتلخص

بتكرير النظر، إلى المجتمع الغربي في أوربا والولايات المتحدة

فالمرأة تعمل كالرجل خارج البيت، وحين يعودان من العمل

وفي حال كانت أوقات العمل متقاربة فيما بينهما

فسيقومان باعداد الغداء معاً والعشاء كذلك

وعلى الأكثر يستسهلان إحضار سندويتشات من محل في طريق العودة من العمل أو وجبة من الوجبات السريعة

وهذا حتى الآن لا غبار عليه

ولكن المشكلة تظهر حين يكون المجتمع بأسره يريد الأكل ظهراً ومساءً من الوجبات السريعة

ومن هنا ولتلبية الطلب الكبير على الطعام

ستكثر المطاعم والمطابخ العامة حتى تؤمن الطعام لجميع أفراد الأسرة.

أقول: يقوم المستثمر باستثمار المدخرات في البنوك في انشاء مشروع ما

وبالطبع في مجتمع كهذا مليء بالآكلين

ستنتشر المشاريع الاستهلاكية من الطعام والشراب

ويستحسن حتى يجذب المشروع العائلات والأفراد أن يضاف إليه بعض وسائل الترفيه للأطفال

معنى هذا أن المشروع سيتسع ويصبح ضخماً

وستنجح هذه المشاريع نظراً للحاجة الماسة إليها إذا كانت المرأة تعمل خارج بيتها

ولا يخفى على أحد أن مدخرات الأمة أو جزء كبير منها سيخصص لإقامة هذه المشاريع

ولا عجب أن نجد في الولايات المتحدة وأوربا-حيث تعمل المرأة خارج المنزل.

أسماء لمشاريع أصبحت عالمية ولها فروع في مختلف المدن بل الدول

بل وأكثر من ذلك القارات

وكلها تقدم الطعام

الهامبرغر والدجاج والفلافل وغير ذلك.

أي أن مدخرات الأمة تذهب نحو الطعام أو الاطعام

لأن الأمة جائعة

ولا تجد الأسرة ما تأكل داخل بيتها

أما في البلاد العربية والاسلامية - فإن مشاريع الطعام هي الأسهل والأسرع ربحاً

وستنتشر بسهولة .. وتأخذ المدخرات نمو مشاريع استهلاكية غير منتجة.

ويجب القول: إن الأسرة المسلمة هي أسرة مثالية

حيث يقوم فيها فرد واحد بالعمل خارج المنزل هو الرجل، والمرأة تعمل داخل المنزل

ويهتمان معاً بتأمين حياة رغيدة سعيدة لهما ولأطفالهما

والمشكلة التي تواجهها المرأة في المجتمع الاسلامي

ليست أن تعمل أو لا تعمل خارج المنزل

أو أن يكون لها استقلال مالي عن زوجها

ولكنها تطلب من زوجها أن يحترم عملها داخل المنزل

لأنه عمل شاق فعلاً

فإذا كان للرجل وقت محدد في عمله أو وظيفته

فإن المرأة في منزلها تعمل على مدار الساعة

تستيقظ ليلاً لرعاية أطفالها إذا استيقظوا وتنهض صباحاً تساعدهم للذهاب إلى مدارسهم

ثم تهيء إفطار زوجها وقهوته قبل ذهابه للعمل

ثم تلتفت إلى تنظيف وترتيب المنزل وغرف الأولاد

ثم تعد الطعام للغداء ولا تخرج منه إلا عند المغرب، حيث تنتهي من إطعام زوجها وأولادها والقيام بتنظيف المطبخ

ثم تشرف على تدريس أولادها

ويكون زوجها قد عاد منهكاً تعباً من عمله

وهو لا يدري أن الزوجة أيضاً منهكة تعبة ولم تهدأ حركتها منذ الصباح الباكر

فيجلس إلى جريدته أو التلفزيون ويبدأ بالطلبات

شاي، قهوة، تسلية إلى أن يحين موعد العشاء

والزوجة تعمل وتلبي

وهي ساكتة صابرة

ولو تكلمت أو احتجت، لن يسمح لها بذلك فهذا واجبها

ويظن الأزواج أن النساء في البيوت بدون عمل وأنهن يتمتعن بالراحة الدائمة

وبعد كل ذلك يجب على المرأة أن تكون مبتسمة

وأن لا تثقل على زوجها بأخبار الأولاد إذا كانت مزعجة

لأنه الانسان الذي يعمل وينفق ويبذل جهوداً شاقة

ولا يجوز ازعاجه بأي حال من الأحوال

بل عليها بعد كل ذلك أن تبتسم وترضيه في النواحي الزوجية الخاصة وأن توفر له الجو المناسب لكل ما يراه وما يريده.

أليس هذا كله عمل شاق

ومع ذلك فالمرأة لا تريد إلا أن يواجهها زوجها بالشكر والعرفان والتقدير

وبكل أسف هنالك رجال يضربون زوجاتهم

ويكيلون لهن الشتائم ولا يتحملون منهن خطأ صغيراً

ولا يقبلون منهن رأياً...

أليس هذا ظلم كبير يجب أن ينتهي؟

لو أردنا أن نقدر عمل الزوجة على طريقة حساب عمل العمال والموظفين فسنتبع التالي:

تعمل الزوجة بدل جليسة أطفال كحد أدنى ٤ ساعات ولن نقول ٢٤ ساعة متواصلة

ومدرسة خصوصية ٤ ساعات

وعاملة تنظيف للمنزل ٤ ساعات

مشرفة على المنزل ٣ ساعات

طباخة لمطعم ثلاث وجبات لخمس أشخاص على الأقل ٦ ساعات

وهنالك غسيل الملابس وكيها وغيرها أمور كثيرة أهمها:

أن الزوجة جليس جميل ومرافق طيب للزوج المنهك في عمله

بعد كل هذا ألا يمكننا القول:

بأن المرأة ذلك المخلوق الناعم هو في الحقيقة

مخلوق من حديد!!

أولا يحق للمرأة أن يكون لها خادمة لمساعدتها، يومية أ وأسبوعية

نقول كل هذا، ونحن نفترض أن الاسلام يكلف المرأة بالعمل في بيت زوجها

في حين أن بعض المذاهب لا تقر بفرضية عمل المرأة في بيت زوجها

ولو رفضت إرضاع وليدها فعلى الزوج إحضار مرضعة ولو بأجر

ألا يستحق عمل المرأة أجراً

ألا تستطيع الدولة أوالرجل إقرار راتب للمرأة العاملة في بيت زوجها

يؤخذ نسبة من راتب زوجها

تشجيعاً لها أن تعمل ربة بيت

وهو عمل شاق لا يوازيه عمل اخر

أخيـــــراً..

لا لعمل المرأة خارج المنزل

حتى لا تضيع استثمارات الأمة

عدا أن الحاجة ماسة جداً لخدماتها الكثيرة

والأكثر أهمية من أي نشاط إنساني

لإنشاء أسرة والمحافظة عليها

المراجـــع

- القرآن الكريم
- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين

أبو زكريا يحيى بن شرف النووي
- موجز المبادئ الاقتصادية

د. قبلان سليم كيروز - الجامعة اللبنانية - بيروت
- النقود والبنوك

د. اسماعيل محمد هاشم - دار الجامعات المصرية
- فقة السنة

السيد سابق
- مجلة « المجلة » العدد ١١٧٠ بتاريخ ١٤-٢٠/٧/٢٠٠٢

ص ٩٦ - مقال : لطيفة الشعلان

الفهـــــــرس	الصفحة
الاهـــداء	٥
نظرة إلى المملكة العربية السعودية كنموذج اقتصادي ناجح	٦
هذا الكتاب	٧
القسم الأول : قراءة اقتصادية مبسطة	١١
الفصل الأول : جون مايناردكاينز	١٣
الفصل الثاني : عناصر الحركة الاقتصادية	١٩
الفصل الثالث : المشاريع وتدخل الدولة	٢٧
الفصل الرابع : الأسعار	٣٩
الفصل الخامس : النقود والبنوك	٤٩
القسم الثاني : الإصلاح الاقتصادي	٦١
الفصل الأول : الزكاة	٦٣
الفصل الثاني : معوقات الإصلاح الاقتصادي	٦٨
الفصل الثالث : المرأة والعمل	٩٩
المراجع	١١٩

كتب صدرت للمؤلف

ـ أدب وأدباء في الصحافة السعودية

١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م / جدة

وهو جمع وتصنيف ونقد لما نشرته الصحف السعودية للأدباء السعوديين

يتألف الكتاب من:

مقدمة في تاريخ الأدب والصحافة

الجزء الأول : الشعر

الجزء الثاني : القصة القصيرة

الجزء الثالث : المقال

ـ الإسلام .. مقدمة عامة

باللغتين العربية والانكليزية

١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م / بيروت

ويتألف من : تعريف شامل وموجز للإسلام

مختارات من أحكامه

محطات إسلامية معاصرة